

## محضر الجلسة رقم 695

**التاريخ:** الثلاثاء 05 جمادى الأولى 1431 (20 أبريل 2010)

**الرئاسة:** المستشار السيد محمد فضيلي الخليفة الثاني لرئيس المجلس.

**التوقيت:** : ثلاث ساعات وسبع وعشرون دقيقة، ابتداء من الساعة الثانية والدقيقة الثانية والأربعين بعد الزوال.

**جدول الأعمال:** مناقشة الأسئلة الشفوية.

### المستشار السيد محمد فضيلي رئيس الجلسة:

بسم الله الرحمن الرحيم والسلام على أشرف المرسلين.

بسم الله أعلن عن افتتاح الجلسة.

السيد الوزير المحترم،

حضرات السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

عملا بأحكام الفصل 56 من الدستور، ووفقا لمقتضيات القانون الداخلي للمجلس، تخصص هذه الجلسة للأسئلة الشفوية وأجوبة الحكومة عنها.

وقبل الشروع في تناول هذه الأسئلة المدرجة في جدول الأعمال، أستمحكم لأعطي الكلمة للسيد الأمين ليطلع المجلس الموقر على ما جد من مراسلات وإعلانات، فليفضل السيد الأمين مشكورا.

### المستشار السيد حميد كوسكوس أمين المجلس:

شكرا السيد الرئيس.

توصلت رئاسة المجلس بقرار من المجلس الدستور يحمل رقم 10/794 الصادر بتاريخ 13 أبريل 2010 بشأن الطعن الذي قدمه السيد نجيب أيت عبد المالك ملتصقا فيه بإلغاء نتيجة الاقتراع الذي أجري في 2 أكتوبر 2009 في نطاق الهيئة الناخبة المكونة من ممثلي غرف الصناعة التقليدية لجهة مراكش تانسيفت الحوز، وأعلن على إثره انتخاب السيد حجوب الصخي عضوا بمجلس المستشارين، وقد قضى المجلس الدستوري بإلغاء نتيجة الاقتراع.

كما توصلت رئاسة المجلس برسالة من السيد الوزير الأول يعلن من خلالها أنه قد تم استدعاء السيد عبد الله المضفر من حزب الحركة الشعبية لملء المقعد الشاغر الذي كان يشغله المرحوم أحمد النماوي بمجلس المستشارين بوسم الهيئة الناخبة لممثلي الجماعات المحلية بجهة

تادلة-أزيلال، وذلك تطبيقا لمسطرة التعويض المنصوص عليها في المادة 53 من القانون التنظيمي رقم 32.97 المتعلق بمجلس المستشارين.

كما توصلت الرئاسة بمراسلة من السيد الوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان، يخبر من خلاله المجلس أن السيد كاتب الدولة المكلف بالتنمية المحلية سيتولى الإجابة بالنيابة عن الأسئلة الشفهية الموجهة إلى السيد وزير الإسكان والسيدة وزيرة الطاقة والمعادن والماء والبيئة، ويلتمس من أجل ذلك تقديم السؤال الموجه للسيدة وزيرة الطاقة مباشرة بعد السؤال الموجه للسيد وزير الإسكان.

كما توصلت الرئاسة بمراسلة من السيد رئيس الفريق الحركي يطلب من خلالها تأجيل السؤال الشفهي الموجه للسيدة وزيرة الطاقة والمعادن حول الأضرار المادية والبيئية التي يخلفها المكتب الشريف للفوسفات إلى جلسة لاحقة.

بالنسبة للأسئلة الشفهية والكتابية التي توصل بها مجلس المستشارين ابتداء من 13 أبريل 2010 إلى 20 منه:

عدد الأسئلة الشفهية: 29 سؤالا؛

عدد الأسئلة الكتابية: 3 أسئلة؛

عدد الأجوبة الكتابية: 4 أجوبة.

وشكرا السيد الرئيس.

### السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد الأمين، الكلمة في إطار نقطة نظام للسيد رئيس فريق التجمع الدستوري الموحد، تفضل السيد الرئيس.

### المستشار السيد إدريس الراضي:

السيد الرئيس،

بالنسبة لنا احنا كنا طرحنا إحاطة بخصوص الفيضانات اللي عرفتها المنطقة ديال الغرب - الشاردة-بني حسن الأسبوع الفارط، طرحنا الإحاطة لأنه كنا درنا سؤال آني ولكن ما تمتش الاستجابة من حيث أن الوزراء كانوا غاييين، فذاك الأسبوع قلنا ما كاين مشكل أنه الوزراء كانوا غاييين لأنه الوزراء تبتغيوا.

### السيد رئيس الجلسة:

إذا سمحتم، السيد الرئيس، نقطة نظام تتعلق بسير الجلسة، لا تتعلق بالمواضيع، والإحاطات، إلى اسمحتي الله يخليك، الإحاطة لا تتعلق بالحكومة.

## المستشار السيد إدريس الراضي:

الإحاطة الرئاسة هي المعنية على أساس أن تحت الوزراء باش يجيو، احنا أشنو بغينا؟ بغيناهم يجيو لأن مؤخرا باش عاود راسلنا مثلا الوزراء المعنيين على أساس ينوروا الرأي العام بخصوص داك الشي اللي ترصد مثلا لجهة الغرب الشاردة- بني حسن، أش وقع؟ قال لك الوزير اللي يمكن لو يجاوب هو وزير التجهيز، فما غيمكنش وزير التجهيز وحدو اللي يجاوب على هاذ المسائل اللي مطروحة.

فتنظبو منكم، السيد الرئيس، أنه هاذ المسألة هاذي أنكم تاخذوها بعين الاعتبار.

شكرا.

## السيد رئيس الجلسة:

إذا سمحتم، السيد الرئيس، أنتم كتعرفوا أن الإحاطات موجهة لمجلس المستشارين، المادة 28 تقول أنه يمكن توجيه إحاطة المجلس علما، نخط المجلس، لا نخط الحكومة، فالحكومة لها ما يكفي من الأجهزة لتلتقط إشارتكم وتتجاوب معكم إن أرادت ومتى أرادت.

لا تحملونا ما لا نطبق، أنت أحطت المجلس علما، يبقى الأمر داخل فضاء المجلس، الحكومة مكتجاوبش على الإحاطات، ولهذا غادي تسمحوا لنا لننتقل إلى إحاطات المجلس لهذا الأسبوع.

الكلمة في إطار نقطة نظام للأستاذ التويزي.

## المستشار السيد أحمد التويزي:

شكرا السيد الرئيس.

في نفس الإطار اللي قال السيد رئيس الفريق على أن فريق الأصالة والمعاصرة تقدم بسؤال آني بخصوص واحد الكارثة طبيعية ضربت مكناس، الجماعات ديال مكناس، وما غنتسناوشاي من الحكومة باش تجاوب في المشاكل واحد العدد ديال الجماعات ضربهم التبروري، حتى حاجة مبقات، ومغنتسناوشاي 7 أيام أو 15 يوم أو شهر باش يمكن تجاوبنا الحكومة على هذه الآفة، ولهذا نندد بموقف الحكومة فيما يخص عدم الاستجابة لهذه الكارثة التي ضربت منطقة مكناس.

وشكرا السيد الرئيس.

## السيد رئيس الجلسة:

هذه أيضا ليست بنقطة نظام سيدي أحمد.

إذا سمحتم ننتقل إلى إحاطات المجلس علما، طبقا للمادة 128 من النظام الداخلي، توصلت الرئاسة بسبع إحاطات للمجلس علما.

الإحاطة الأولى، أعطي الكلمة في إطارها لفريق التحالف

الاشتراكي، فليفضل مشكورا.

## المستشار السيد العربي خربوش:

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

السادة المستشارين،

السيدة المستشارة،

في إطار ما يسمح به النظام الداخلي لمجلسنا، يشرفني أن أحيط

المجلس علما بقضية تحظى باهتمام كبير، خاصة في الرباط ونواحيها،

فكما تعلمون جميعا، تعرف مدينة الرباط طيلة هذا الأسبوع باليوم

العالمي للأرض والبيئة، وللتذكير فقد تم اختيار الرباط، بجانب خمسة

عواصم أخرى، للاحتفال العالمي، وهو شرف عظيم لبلدنا، مكن من

إثارة قضايا البيئة بقوة، ليس فقط بالرباط بل بكل مناطق بلادنا

غير أن موضوع إحاطتنا ليس الاحتفال في حد ذاته، بل هو كشف

هذه المفارقة الفظيعة بين اختيار الرباط عاصمة عالمية للبيئة وبين إقدام

شركة النقل الحضري الوحيدة، والتي تشمل الرباط ونواحيها على إمداد

أسطولها بحافلات مستقدمة من مقابر الحافلات بأوريا، نؤكد على هذا

لأن هذه الحافلات يزيد عمرها عن 20 سنة، ومنها من وصل عمرها

إلى 30 سنة، بل الأكثر من ذلك أن بعضها يحمل عبولة خارج الخدمة،

بمعنى أن مكانها هو لافراي، وليس الجولان في مدن أوريا التي يحترم

مسؤولوها صحة مواطنيهم وسلامة بيئتهم، إضافة إلى الاستمرار في

استعمال حافلات متقدمة لم تعد صالحة للاستعمال.

ما أقدمت عليه الشركة، التي حظيت بالتدبير المفوض للنقل الحضري

للرباط سلا تمارا والنواحي، جاء ضدا على دفتر التحملات التي يفرض

أسطولا من حافلات جديدة، غير أن الشركة فرضت على الجميع،

مواطنين وسلطات إدارية ومنتخبين، هذا الواقع، واقع حافلات قديمة،

مزيينة بشعارات كبيرة حول احترام البيئة.

هل هذا ما تستحقه عاصمة المملكة وسكانها، وهم يحتفلون باليوم

العالمي للأرض والبيئة؟ من سمح لهذه الشركة الأجنبية بفرض الأمر

الواقع، وتهديد صحة المواطنين وسلامة البيئة ولو ليوم واحد؟ هذا إذا

صدقنا وعود الشركة بأن الوضع مؤقت، وأنها ستزود أسطولها بحافلات

جديدة، لسنا ندري متى؟

إننا ندعو الجميع، خاصة السلطات الإدارية والمنتخبة والحكومة في شخص القطاعات الوزارية المعنية، إلى الانتباه إلى هذه المفارقة وهذا التناقض بين اختيار الرباط عاصمة عالمية للبيئة، وقيام شركة النقل الحضري باستعمال حافلات متقدمة وملوثة للبيئة.

وندعو في نفس الوقت إلى التدخل العاجل لإيقاف هذا الوضع وحل هذا التناقض، ونجدها مناسبة لإثارة مرة أخرى مشكل التدبير المفوض ومراجعة الطريقة التي تتعامل بها السلطات المعنية مع هذا الملف، فليست الرباط وحدها من تعاني تجاوز وخروقات الشركات المفوت لها الخدمة العمومية، وعدم الالتزام بدفتر التحملات وفرض الأمر الواقع كمدن أخرى تعاني من نفس الإشكال، ونؤكد مرة أخرى أن الخدمة العمومية ليست مجالاً للريح على حساب مئات الآلاف من المواطنين. على السلطات المعنية أن تتدخل لمعالجة المشكل في الرباط والنواحي باستعمال، وعليها مراجعة الطريقة التي يتم بها تفويت الخدمات العمومية لشركات لا يحركها سوى هاجس الربح.

وشكرا السيد الرئيس.

**السيد رئيس الجلسة:**

شكرا، الرسالة وصلت.

الكلمة في إطار المادة 128 لفريق الأصالة والمعاصرة، فليتنفضل السيد الرئيس لإحاطة المجلس علما.

**المستشار السيد حكيم بن شماش:**

شكرا السيد الرئيس.

خلال الأسبوع المنصرم قدم فريق الأصالة والمعاصرة في إطار إحاطة قضية تم الملايين من المغاربة، وتتعلق بما أسميناه باستقالة وتلكؤ وعجز الحكومة في معالجة أزمة غلاء المعيشة وأزمة ارتفاع الأسعار، وهو الموضوع أو الإحاطة التي انبرى بعض وزراء الحكومة، من دون أن يكون مؤهلا لذلك، على القول بأنها إحاطة لا تتوفر فيها الشروط والمقتضيات القانونية.

واليوم، ودون الاكتراث بما سيقوله السيد الوزير الناطق الرسمي باسم الحكومة، نود أن نثير المجلس الموقر ومن خلاله الرأي العام الوطني علما بقضية أخرى، وسمحوا لي أيها السادة أن أقرأ عليكم فقرتين:

"إننا عازمون على إقرار المقتضيات القانونية الخاصة بضمانات الشفافية والنزاهة والتنافسية في إبرام وتفويت صفقات الدولة والتدبير المفوض للخدمات العمومية"؛

"ستحرص الحكومة على إقامة وتفعيل آليات عملية دائمة وصارمة للمراقبة الداخلية والخارجية للمرافق العمومية، واعتماد الافتحاص والتدقيق كممارسة لتطوير وترشيد أساليب التدبير، وكذا تقييم السياسات العمومية وتطوير المفتشيات العامة للوزارات، بهدف تتبع الفعالية والنجاعة داخل الإدارة"

هذا الكلام الذي قرأته عليكم، السيد الوزير، ما هوأش الكلام ديالي أو كلام الأصالة والمعاصرة، هذا كلام مأخوذ من تصريح السيد الوزير الأول، وهو يعكس واحدة من أهم الالتزامات الصريحة التي وعد السيد الوزير الأول والحكومة أمام الشعب المغربي للوفاء بها.

واليوم نود أن نطرح بعض الأسئلة المرتبطة بهذا الالتزام، ومناسبة طرح السؤال هي اتساع مساحات نهب المال العام، واستفحال ظواهر الإفلات من العقاب، من معاقبة أولئك الذين يتلاعبون بقوت وبمال الشعب المغربي.

ونود أن نطرح بعض الأسئلة لأن التقرير الأخير للمجلس الأعلى للحسابات أشار، وهنا أقرأ عليكم: "أنه إلى جانب الاختلالات المرصودة في الحالات الواحدة والستين المتضمنة في التقرير، سجل المجلس الأعلى للحسابات لا تعاون المرافق العمومية وعدم تقديم حساباتها السنوية في الآجال القانونية، مما فوت ويفوت عمليا إمكانية مراقبتها وحدوى تلك المراقبة".

الأسئلة المرتبطة بالمفتشيات، وهي كثيرة وموجودة في جل القطاعات الوزارية، نطرح واحد ثلاث أو أربع أسئلة: هذه المفتشيات واش قامت بالواجب ديالها، واضطلعت بمسؤولياتها فيما يتعلق بالافتحاص والتدقيق في أوجه صرف المال العام؟ إذا كان الأمر كذلك، كان من الواجب أن تقدم الحكومة على تنوير الرأي العام، وأن تكشف حقيقة ما يقال عن اتساع مظاهر تبذير المال العام وعن استفحال ظواهر نهب المال العام في وقت تشكو فيه البلاد من ضائقة كبيرة.

هل قامت هذه المفتشيات بواجبها وخلصت في تقاريرها إلى نتائج متعارضة أو معاكسة لمضمون التقرير الذي أصدره المجلس الأعلى للحسابات؟ وفي هذه الحالة كان يفترض أن تعمم الحكومة هذه التقارير حتى يطلع الرأي العام الوطني على حقيقة ما يجري في سياسة تدبير المال العام.

وهناك فرضية ثالثة، وأنا أسمع الآن احتجاجات الذين يتضايقون من إثارة الأسئلة الحقيقية المرتبطة بموموم الشعب المغربي، هناك فرضية وهي

عدم إقدام الحكومة على تفعيل الم فتشيات وعلى تفعيل دورها، وهذه هي الطامة الكبرى، لأنه ما عندناش المال العام سايب، ونتوقع أن تمتلك الحكومة جرأة الكشف عن المتلاعبين بالمال العام، عن أولئك الذين يرتكبون اختلالات وتجاوزات، نتوقع منها أن تحرك مسطرة المتابعة القضائية في حق أولئك الذين ثبت في ح قهم تورط التلاعب بالمال العام.

ونحن ننتظر السيد الوزير الأول ليكشف عن كل ما يرتبط بهذه الجرائم الاقتصادية التي ترتكب في عهد جلالة الملك محمد السادس.

### السيد رئيس الجلسة:

شكرا، ألتمس من الإخوان المستشارين والسادة أعضاء الحكومة أنهم يكتفوا بتدخلاتهم مع الوقت المحدد، احنا عندنا ثلاث دقائق، إذا كنا استمرينا في هذا الأداء غادي يكون على حساب المستشارين الآخرين الذين سيكونون في آخر اللائحة، إذن أرجوكم التكيف بالوقت، واحنا في المكتب مستعدين للتعاون، ولكن ما يكونش الوقت طويل. إذن نتقل إلى الإحاطة الموالية، وهي للفريقي الحركي، فليفضل السيد رئيس الفريق لإحاطة المجلس علما بقضية طارئة.

### المستشار السيد لحسن بوعود:

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

السادة المستشارين المحترمين،

تعرضت مجموعة من المناطق ببلادنا نهاية الأسبوع الماضي لعواصف رعديّة قوية، تسببت في عدة خسائر مادية، همت على الخصوص القطاع الفلاحي، حيث أتلّف البرد أي "التبروري" المحاصيل الزراعية والأشجار المثمرة لمساحات تعدّ بألاف الهكتارات بكل من صفرو وبولمان ونواحي مكناس والحاجب وغيرها من المناطق.

وتأتي هذه الكارثة الطبيعية في وقت لازالت فيه بلادنا تعيش الآثار السلبية الناجمة عن الفيضانات المهولة، خصوصا بمنطقة الغرب وإقليم خنيفرة والدار البيضاء.

وبلغة الأرقام فإن القطاع الفلاحي لإقليم صفرو، على سبيل المثال، تكبد خسائر فادحة، أتلّف محاصيل ما يناهز 20 ألف هكتار، أي ما يقارب ربع المساحة الإجمالية المزروعة بالإقليم، منها أكثر من 8000 هكتار من المساحة المزروعة بالحبوب، وحوالي 5000 هكتار بالنسبة

للقطاني، وحوالي 4000 من أشجار الزيتون، بالإضافة إلى مئات الهكتارات من المزروعات الأخرى.

ويزداد حجم هذه الأضرار، إذا أدركنا ما لها من تبعات اقتصادية واجتماعية على ساكنة المناطق المتضررة، حيث ضاع عليها أكثر من مليون يوم عمل حسب بعض الإحصائيات الأولية.

السيد الرئيس،

إننا إذ نستعرض هذه المعطيات والأرقام، فإننا ننتظر من الحكومة ومختلف المتدخلين والمعنيين اتخاذ التدابير والإجراءات الكفيلة بمعالجة هذه الأوضاع من خلال وضع برنامج عمل استعجالي مبني على معاينة ميدانية وتشخيص دقيق، برنامج يقدم حلولاً ناجعة، تتجاوز مع انتظارات الساكنة، وذلك في إطار قيم التضامن والتكافل الراسخة في تقاليدنا وأصالتنا، والمكفولة دستوريا.

ولتعميق النقاش في هذا الموضوع وتدارس هذه الأوضاع، ندعو في فريق الحركة إلى عقد اجتماع عاجل للجنة الفلاحة والشؤون الاقتصادية بمجلسنا الموقر.

وارتباطا بسياق التفاعلات والانعكاسات الناجمة عن مختلف

الكوارث الطبيعية، لا يفوتنا في الفريق الحركي، ونحن نتابع الخسائر الناجمة في مجال الطيران جراء كارثة السحاب البركاني بأوروبا، أن نلفت الانتباه إلى معاناة المسافرين على متن الخطوط الملكية المغربية بمختلف المطارات، داعين في هذا الإطار إلى اتخاذ التدابير العاجلة للاعتناء بمؤلاء المسافرين إسوة بما هو معمول به من طرف الشركات الجوية الأخرى. وشكرا السيد الرئيس.

### السيد رئيس الجلسة:

شكرا للمستشار المحترم، الكلمة الآن للفريق الاستقلالي للوحدة والتعدالية، فليفضل.

### المستشار السيد محمد الأنصاري:

شكرا السيد الرئيس.

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

الزميلات والزلاء المستشارين،

اسمحوا لي، باسم الفريق الاستقلالي والوحدة والتعدالية، أن أتشرف اليوم في هذه الجلسة الموقرة، وفي الإطار الحقيقي لمداول المادة 128 من

شكرا.

### السيد رئيس الجلسة:

شكرا، أرجو من الإخوة الهدوء لأنه ما يمكنش تسيرونا من تماك،

السيد ضاعت لو دقيقة ونصف، خصنا نعوضوها لو، هذه سلطة تقديرية للرئاسة، الضحيج كان في المجلس، لم يتمكن زميلكم من إحاطتكم علما فتم تعويضه، إذن نتقل للإحاطة الموالية لفريق التجمع الدستوري الموحد، فليفضل الفريق الدستوري الموحد.

### المستشار السيد عبد الله الغوتي:

شكرا السيد الرئيس.

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

السيدات والسادة المستشارين،

يشرفني باسم فريق التجمع الدستوري الموحد أن أحيط مجلسنا الموقر بقضية طارئة، تم الآثار السلبية التي خلفتها عاصفة البرد القوي، التي أتت على كل المحاصيل، وهذا يوم الأربعاء 14 أبريل، والمزروعات الموسمية للفلاحين بالأقاليم ال تالية: إقليم الخميسات، إقليم مكناس، إقليم الحاجب، وإقليم صفرو، خلفت استياء كبيرا لدى الفلاحين بهذه المناطق، حيث تقدر الخسائر حسب المعطيات المتوفرة لدينا بالأرقام كالتالي:

إقليم الخميسات: ما يفوق 6000 هكتار؛

إقليم الحاجب: 10.000 هكتار؛

إقليم مكناس: 11000 هكتار؛

وإقليم صفرو: أكثر من 17000 هكتار، مع بني سادان والمناطق

المجاورة.

السيد الرئيس،

إذا كانت عاصفة البرد قدر إلهي محتوم، فإن الحكومة مطالبة اليوم باتخاذ إجراءات استعجالية لتعويض المتضررين، خصوصا وأن جميعهم ينتظرهم أداء الأقساط المترتبة عن ديونهم برسم هذه السنة، الشيء الذي سيكون مستحيل أمام هول الكارثة التي أتلفت جميع هذه المحاصيل. وأنتم تعرفون، السيد الرئيس، لم يبق إلا أسابيع قليلة وينتهي الموسم الفلاحي، والفلاح كان ينتظر لكي يجني محصوله، مما ستتفاجم معه

النظام الداخلي، التي تتعلق بإحاطة المجلس علما بقضية طارئة، خلافا لما يتم توظيفه لنفس المادة، كما يحدث مرارا في هذا المجلس الموقر، وفي إطار خطاب في بعض الأحيان لا يخلو من السياسية والشعبوية، يجرنا دوما، ويجر المجلس والرأي العام الوطني إلى الوراء عن طريق تحريف مدلول المادة المذكورة، والإدلاء ببيانات للظعن في المؤسسات وتبخيس عملها بدون حق، ولو بدون أن يكفل لها حق الرد، الشيء الذي لا يقبله لا المنطق ولا العقل.

وكذلك ينبغي الأخذ بعين الاعتبار المقولة المشهورة والمتداولة، والتي كان بودي أن لا أذكرها، وهي "من كان بيته من زجاج فلا يرمي الناس بالحجارة".

ثم كذلك، أعتقد أن هذا الخطاب الذي أصبح تكريسا في هذا المجلس، لا يخدم في شيء لا المصلحة العليا للوطن، ولا يؤدي إلى الترغيب في العمل السياسي والرفع من مستوى النقاش، بل على العكس من ذلك يشجع على العزوف السياسي وع دم اعتبار المتعاطين معه، وهذا لا يرغب فيه أحد من جميع الفرق السياسية المتواجدين تحت هذه القبة.

وعليه فإنني أحيط المجلس الموقر علما، في الإطار الحقيقي للمادة 128 الذي شرعها المجلس لغاية محددة ومدققة، زغنا عنها مع الأسف، وفي هذا الإطار أريد أن أحيط المجلس علما، ومن خلاله الحكومة الموقرة والرأي العام الوطني، بما عرفته جهة من جهات المملكة عزيزة علينا جميعا، وهي جهة مكناس - تافيلالت في الأسبوع المنصرم، وبالتحديد إقليم مكناس والحاجب ومناطق مجاورة لهما من عواصف رعديّة قوية، أتت في الميدان الفلاحي على الأخضر واليابس، في الوقت الذي كانت فيه تلك المنطقة تتهيا بشغف كبير للمساهمة في المعرض الدولي الخامس للفلاحة بمدينة مكناس في جو احتفالي منقطع النظير تحت الرعاية السامية لجلالة الملك محمد السادس أيده الله ونصره، ليتحول مع الأسف ذلك في رمشة عين من عرس إلى مآتم مع ضياع آمال جل الفلاحين بالمنطقة، وإتلاف محاصيلهم الزراعية وأشجارهم المثمرة.

وعليه، فإننا نطالب، في الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية، من الحكومة الموقرة بالإسراع، كعادتها، من أجل التدخل بكيفية مستعجلة لإسعاف الفلاحين المتضررين، ومد يد المساعدة لهم، شأنهم في ذلك شأن باقي المتضررين من الفيضانات الأخيرة التي عرفتها بعض المناطق ببلادنا.

مشكل المديونية، ويثقل كاهل الفلاحين الذين يعانون من مشاكل متعددة.

السيد الرئيس،

إن الحكومة مطالبة اليوم، وبشكل استعجالي، حماية المنتج الفلاحي الوطني، ووضع خارطة طريق للحماية من هذه الكوارث غير المتوقعة عبر تعميم استعمال الشباك الواقية من البرد، وتشجيع الفلاحين على اقتنائها عبر تمويلهم، مع إصدار قرار بإعفاء الفلاحين المتضررين من أداء الأقساط المترتبة عن ديونهم برسم هذه السنة.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم، الكلمة الآن للفريق الاشتراكي في

إطار إحاطة المجلس علما، فليتفضل.

المستشار السيد حفيظ وشاك:

شكرا السيد الرئيس، شكرا السيد الوزير.

أخوتي، إخواني المستشارين،

يشرفني أن أتدخل باسم الفريق الاشتراكي بمجلس المستشارين في

إطار المادة 128 من النظام الداخلي قصد إحاطة مجلسنا الموقر علما

بالخسائر الفادحة والأضرار البالغة التي تكبدها الفلاحون والمواطنون من

جلاء العواصف الرعدية التي ضربت عدة مناطق بأقاليم مكناس،

الحاجب وصفرو.

فمنذ الأربعاء الماضي، عرفت أغلب المناطق التابعة لأقاليم: مكناس،

الحاجب، صفرو، هبوب عدة عواصف مصحوبة بالبرد، خلفت أضرارا

ثقيلة، قدرتها المديرات الفلاحية بما يقرب من 600 مليون درهم، كما

أن المساحات المتضررة قدرت بحوالي 22 ألف هكتار بإقليم بصفرو،

15 ألف هكتار بتراب عمالة مكناس، و10 آلاف هكتار بتراب إقليم

الحاجب.

وهكذا، فقد تضرر من هذه العواصف سكان الجماعات القروية

لآيت ولال وعين عرمة ومجاط والمهاية وواد الجديدة بمكناس، كما مست

الخسائر أيضا معظم الجماعات القروية بدائرة تاوجطاط وأكوراي،

جماعة آيت ولال، البيطيط، سبع عيون، راس جيري، سبت جحجوح،

وآيت يعزم، أما إقليم صفرو فقد تضررت جماعات: عين تَنَكْنَائِي، وأولاد

امكودو، وأغبال أكورار، وعزابة، وإيموزار، وآيت السبع، وبير طمطم،

وراس اتبودة.

وقد قامت لجنة إقليمية بإقليم صفرو بزيارة ميدانية من أجل معاينة وإحصاء هذه الأضرار، التي قدرت بـ 17 مليار سنتيم، و (le manque à gagner) بالنسبة لأيام العمل: 156 ألف يوم عمل، وهذه المساحة بالتدقيق هي - كما قلت - بالنسبة لإقليم صفرو 21.582 هكتار، الحبوب 10.600 هكتار، والقطاني 5.635 هكتار، الزيتون 3.320 هكتار، الكاؤ 600 هكتار، الورديات 1.334 هكتار، أشجار مختلفة، حب الملوك إلى غير ذلك 103 هكتار، التقديرات كما قلت 17 مليار سنتيم.

السيد الرئيس،

إن ما خلفته هذه العواصف الرعدية من آثار كارثية على محاصيل

الفلاحة الزراعية، شكل صدمة كبيرة للفلاحين البسطاء والقرويين

الفقراء، الذين كانوا يعولون على هذه المحاصيل من أجل مواجهة

متطلبات حياتهم الضرورية، ووجدوا أنفسهم اليوم في وضعية منكوبة

وإننا في الفريق الاشتراكي لمجلس المستشارين، إذ نعبر عن تضامننا

مع كل فلاح هذه المناطق المتضررة في مهنهم وأوضاعهم المزرية، فإننا

نطالب الحكومة بالتدخل العاجل لمؤازرة هؤلاء الفلاحين وأسراهم

ومواسيهم للتخفيف من هول الفاجعة والصدمة، كما نطلب من

الحكومة إدراج كل الجماعات المتضررة ضمن المخطط الذي سبق إعداد

لدعم المناطق المتضررة من الفيضانات.

إن تدخل الحكومة من خلال إيفاد لجنة وزارية، تضم الوزارات

المعنية، وخاصة وزارة الفلاحة، بات اليوم ضروريا لإنقاذ هذه المناطق

وتوفير الحد الأدنى من إمكانيات استمرار حياتهم الطبيعية، التي تعرضت

منذ مدة لسنوات متتالية من الجفاف، فيما تعرض اليوم لكوارث

العواصف الرعدية المدمرة.

وشكرا السيد الرئيس.

وما اجتمعت أمتي على ضلال، جميع الفرق طرحت ... كيخص

الحكومة الآن تتحمل المسؤولية انتاعها.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا، الكلمة للفريق الفيدرالي، فليتفضل السيد رئيس الفريق

الفيدرالي لإحاطة المجلس علما.

المستشار السيد عبد الحميد فاتحي:

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

السيدات والسادة المستشارين،

باسم الفريق الفيدرالي أتدخل في إطار المادة 128 من النظام الداخلي.

السيد الرئيس، تستعد الشغيلة المغربية للاحتفال بفتح ماي

2010، على غرار عمال العالم، في جو اجتماعي لا يساعد على

الرقبي بأوضاعها الاجتماعية والمادية والمعنوية.

لقد أدت الارتفاعات المتتالية في الأسعار، وخاصة أسعار المواد

الغذائية وفي مقدمتها أسعار الطماطم، التي وصلت إلى مستويات

قياسية، إلى التآكل التدريجي للقدرة الشرائية للمأجورين، مما جعل

الفئات الدنيا منهم تعاني الأمرين في التوصل إلى ضمان الأساسيات

اليومية للعيش، ناهيك عما تتطلبه الحياة اليومية من مصاريف، تفرضها

الصحة والسكن والتعليم إلى آخر ... فالحد الأدنى للأجر الذي يصل

بالكاد إلى قرابة 2000 درهم لم يعد قادرا على تلبية حتى المقومات

الأولى لضمان استمرارية الحياة.

لذا فإن الحوار الاجتماعي، الذي يعد البوابة الأساسية لتحسين

أوضاع الشغيلة، لم يعط النتائج المرجوة منه، وكنا ننتظر أن تكون دورة

أبريل، وفقا للاتفاقات المبدئية بين الحكومة والمركزيات النقابية لمأسسة

الحوار الاجتماعي، الدورة التي ستعطي زخما للأجراء في عيدهم الأممي

من خلال الاستجابة للمطالب المسطرة في جدول الأعمال، وفي

مقدمتها تحسين الدخل.

إلا أنه للأسف، عقدنا جلسة تشاورية منهجية واحدة، ونحن على

بعد أيام من فتح ماي لازلنا لم ندخل بعد جولة الحوار الاجتماعي، مما

يمس بمصداقية خطاب المؤسسة.

وفي نفس الآن، تسير بعض البؤر المضادة للإرادة الجماعية للمغاربة

في المس بالحقوق والحريات النقابية على غرار الخازن العام للمملكة،

الذي اقتص من رزق الموظفين، ووزير الشباب والرياضة الذي حول

غضبه من حزب سياسي إلى الانتقام من أطر الوزارة بتجريدتهم من

مهامهم وتقليبهم وشن حرب "دونكيشوتية" على الجمعيات والمنظمات

التربوية في مقاربة هلامية لوزارته.

نعتقد، السيد الرئيس، أن المسألة الاجتماعية تتطلب من الحكومة

وكافة مكوناتها أن توضع في مقدمة اهتماماتها، والعمل على معالجة

مظاهرها المقلقة من خصائص وهشاشة.

والشغيلة المغربية اليوم، التي أصبح جزء كبير منها ينحدر إلى ما تحت

عتبة الفقر بفعل الأسعار الملتهية والحاجة الاجتماعية الحادة، تحتم على

الحكومة الدخول الفوري في جولة من الحوار الاجتماعي طبقا للإرادات

المعبر عنها في خطاب المؤسسة بالاستجابة للمطالب الأساسية للشغيلة،

وفي مقدمتها تحسين الدخل بالرفع من الأجور وتطوير المسارات المهنية

وتحسين الخدمات الاجتماعية حتى نجعل من فاتح ماي يوما للاحتفال

والاحتجاج، وليس يوما فقط للغضب والاحتجاج.

شكرا السيد الرئيس.

**السيد رئيس الجلسة:**

شكرا السيد المستشار، نقطة نظام السيد الرئيس؟

**المستشار السيد إدريس الراضي:**

السيد الرئيس، بصفتكم نائب الرئيس ديال المؤسسة، تنطلبو منكم

واحد الطلب الله يكثر خيركم بما أنكم تنتوبوا على الرئيس، أنه مادام

يمكن لي نقول لك الأغلبية والمعارضة كلهم تيهضروا على هاذ الآفة هذه

اللي كاينة، أنت شفتي الإخوان ديالك ديال الحركة، شفتي الإخوان

ديال الإتحاد الاشتراكي، شفتي الإخوان ديال هذا، كلهم تيهضروا على

هاذ القضية ديال الفيضانات وعلى قضية التبروري، أنه تنطلبو منكم

يكون سؤال محوري الأسبوع المقبل، أنه يحضروا الوزراء باش ينوروا الرأي

العام.

شكرا السيد الرئيس.

**السيد رئيس الجلسة:**

سيرفع طلبكم إلى الحكومة، والحكومة حاضرة معنا مشكورة ستبت

في الأمر.

نشرع الآن في معالجة الأسئلة الشفهية المدرجة في جدول أعمال

هذه الجلسة، وعددها 20 سؤالاً، 13 سؤالاً منها آنية موجهة إلى

قطاعات الشؤون الاقتصادية والعمامة والصحة والشباب والرياضة

والتشغيل، و 7 أسئلة عادية موزعة على قطاعات الشباب والرياضة

والتشغيل والإسكان، السياحة، الطاقة والمعادن.

نستهل جدول أعمال هذه الجلسة بالأسئلة الموجهة إلى السيد الوزير

المنتدب لدى الوزير الأول، المكلف بالشؤون الاقتصادية والعمامة،

وعدها سبعة، تتناول في مجموعها موضوع ارتفاع الأسعار، ونظرا لوحدة

الموضوع أستأذن المجلس الموقر بعرضها دفعة واحدة، وبعد ذلك نعطي

الكلمة للسيد الوزير للإجابة عنها.

إذا وافقتم على هذا الطرح، السؤال الأول الموجه إلى السيد الوزير في موضوع غلاء المعيشة وارتفاع الأسعار، للمستشارين المحترمين السادة : حكيم بن شماش، سعاد الغماري، سمير عبد المولى، سفيان القرطوي، عبد الرحيم الكويابي، أحمد شفيق، محمد اطريش، الحفيظ أحتيت، عبد السلام بلقشور، البوحادي عبد الحميد، عابد شكاييل، محمد المنصوري، أحمد التويزي.

الكلمة لأحد السادة المستشارين لشرح السؤال، فليفضل مشكورا.

### المستشار السيد مصطفى الوجداني:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،

أخوتي، إخواني المستشارين المحترمين،

لقد عرفت بلادنا خلال الأسابيع الأخيرة موجة جديدة من الغلاء، مست المواد الأساسية وبصفة خاصة الخضض والفواكه بجميع أنواعها وأصنافها، وهو الأمر الذي يهدد بمزيد من التدهور في القدرة الشرائية للمواطنين عموما وللفئات الفقيرة خصوصا.

ولذلك فإننا نعتقد أن هذه الزيادة في الأسعار تؤثر بشكل سلبي

على القدرة الشرائية للمواطنين، وتشكل خرقا لحقوقهم الاقتصادية

والاجتماعية، التي يكفلها العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية

والاجتماعية التي التزمت بها بلادنا منذ 1979.

وإذا علمنا أن هذه الزيادة قد جاءت في ظل أوضاع اجتماعية مزرية

أصلا، تتمثل في ضعف المؤشرات الاجتماعية، كما أشار إلى ذلك

التقرير الأخير للبنك الدولي، فإنها يمكن أن تشكل مسافرا للحق في

العيش الكريم للمواطنين والمواطنات، وتؤدي إلى تأجيج مشاعر الغضب

التي يمكن تصريفها بأشكال غير احتجاجية، والاستنكار الذي عبرت

عنه العديد من الفعاليات الجمعية الناشطة في الميدان.

لذا، نسألكم، السيد الوزير، ما هو برنامج وزارتك لحل هذا

المشكل والتخفيف من الضغط على القدرة الشرائية للمواطنين ولو

بشكل نسبي أو تدريجي؟

### السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

السؤال الثاني في نفس الموضوع حول ارتفاع أثمان المواد الاستهلاكية،

للمستشارين المحترمين السادة : محمد عذاب الزغادي، عبد اللطيف

أعمو، العربي خربوش، أحمد الرموني، أحمد حاجي، عبد الرحيم

الزمزمي، حسان الغزوي، محمد الزعيم، الحسن أكوچكال، جناح عبد العزيز، عبد المولى حمري.

الكلمة لأحد السادة المستشارين لشرح السؤال، فليفضل.

### المستشار السيد محمد عذاب الزغاري:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،

السادة المستشارين المحترمين،

أخوتي المستشارات،

السيد الوزير،

لقد عرف عدد من المواد الاستهلاكية، خاصة منها المنتوجات

الفلاحية في الأسواق المغربية أواخر فصل الشتاء وبداية فصل الربيع،

ارتفاعا مهولا لم يسبق لها مثيل، وإذا كانت للأمطار الغزيرة والفيضانات

التي عرفها فصل الشتاء، وكذا بعض الأمراض التي أصابت الطماطم،

دور كبير في هذا الارتفاع، فإن عوامل أخرى ساعدت على المزيد من

الارتفاع، ومنها الكيفية التي يتم بها التسويق، وتعدد الوسطاء، ووجود

محتكرين ومضاربن يستغلون قلة الإنتاج لفرض أثمان جد مرتفعة على

المستهلك، إضافة إلى الاختلالات التي تعرفها أسواق الجملة.

وكانت الحكومة في تصريحها قد وعدت بمراجعة دورة التسويق

والتقليص من عدد الوسطاء وإصلاح أسواق الجملة، وهذه مناسبة

لنسألكم، السيد الوزير، عن مصير هذا المشروع؟ وكيف تتعامل

الحكومة مع وضعية السوق التي تضر بشكل واضح بالقدرة الشرائية

للمواطنين؟ وأين وصل مشروع إصلاح نظام التسويق؟

وشكرا السيد الرئيس.

### السيد رئيس الجلسة:

شكرا للمستشار المحترم.

السؤال الثالث في نفس الموضوع حول ارتفاع أسعار الاستهلاك،

للمستشارين المحترمين السادة : عبد الحميد السعداوي، محمد فضيلي،

عمر أدخيل، إبراهيم فضلي، عبد الله أبو زيد، حميد كوسكوس، عياد

الطبي، بناصر أزوكاغ، سعيد التدلاوي، لحسن بوعود، عبد القادر

قوضاض، إدريس مرو ن، محمد بورمان، يحفظه بنمبارك، عبد المجيد

الخنكاري، سعيد أرزوقي، عمر مكدر، الحسن قيشوحي، المهدي

عثمون، خالد بريقة.

الكلمة لأحد السادة المستشارين.



## المستشار السيد عبد الرحيم العلافي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

السادة المستشارين والمستشارات المحترمين،

عرفت كلفة المعيشة ارتفاعا كبيرا في الشهور الأخيرة نظرا للزيادات

المتكررة في أسعار المنتوجات الاستهلاكية، وعلى سبيل المثال، فقد

فاقت أسعار الطماطم كل التوقعات، فضلا على الارتفاع الصاروخي

لباقى الخضر، مما أثر بشكل متزايد وملحوظ على القدرة الشرائية

للطبقات الاجتماعية، خاصة الفقيرة والمتوسطة بجميع مستوياتها، مما

جعل البعض يلجأ إلى القروض الاستهلاكية، وبالتالي يكون بين نارين :

الأولى غلاء الأسعار، والثانية استنزاف جيوبهم، إذ تضعف الأجور بفعل

تآكلها بواسطة القروض الاستهلاكية، فتتنزل القدرة الشرائية، ويتقلص

حجم الاستهلاك، وتضعب مواجهة شروط العيش الكريم.

من هذا المنطلق نود، السيد الوزير، مساءلتكم : ما هي التدابير

المستعجلة المتخذة من طرف الحكومة من أجل الحفاظ على القدرة

الشرائية للمواطنين وتوفير الطلب بالسوق المحلية؟

شكرا.

## السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار المحترم.

السؤال الموالي يتعلق بارتفاع الأسعار وتراجع القدرة الشرائية

للمواطنين، للمستشارين المحترمين السادة : محمد الأنصاري، محمد

السوسي الموساوي، فوزي بنعلال، محمد بلحسان، محمد بن الشايب،

العربي سديد، فؤاد القادري، مصطفى القاسمي، عبد ا لناصر الحسيسن،

بنجيد الأمين، العربي بوراس، الطيب الموساوي، حما أهل بابا، إبراهيم

المامي، عبد العزيز العزاي، حديجة الزومي، كافي الشراط، محمد بلحسن

خيير، النعم ميارة، عبد السلام اللبار، محمد زاز.

الكلمة لأحد السادة المستشارين.

## المستشار السيد محمد زاز:

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على سيد المرسلين.

السيد الرئيس،

السادة المستشارون،

السيدات المستشارات،

السيد الوزير،

تعرف السوق المغربية ارتفاعا ملحوظا ومهولا في أسعار بعض المواد

الغذائية، وخاصة الخضر والفواكه، الشيء الذي خلف آثارا سلبية

وسبب في تراجع القدرة الشرائية للمواطنين، وخاصة الأسر المغربية ذات

الدخل المحدود والفقيرة، التي لا تتوفر على دخل، وهي القاعدة العريضة

التي تبقى عاجزة على التكيف الإيجابي مع هذا الغلاء، والذي يؤدي إلى

انخفاض مستوى المعيشة.

لذا نسائلكم السيد الوزير المحترم:

1- ما هي تداعيات وأسباب الزيادات المتوالية في هذه الأسعار؟

2- ما هي التدابير التي تنوي الحكومة اتخاذها للحفاظ على استقرار

الأمن في المواد الغذائية، وخاصة الخضر والفواكه لدعم القدرة الشرائية

للمواطنين؟

وتقبلوا السيد الوزير فائق احترامنا والسلام.

## السيد رئيس الجلسة:

شكرا للمستشار المحترم.

السؤال الآتي الخامس في نفس الموضوع يتعلق بارتفاع الأسعار،

للمستشارين السادة أعضاء فريق التجمع الدستوري الموحد، الكلمة

لأحد السادة المستشارين.

## المستشار السيد عبد المجيد المهاشي:

شكرا للسيد الرئيس.

السيد الوزير،

السادة المستشارين،

في نفس السياق، السيد الرئيس، عرفت أسعار الخضر والفواكه

وبعض المواد الغذائية ارتفاعا مهولا، أثر على القدرة الشرائية للمواطن

المغربي، وألحق أضرارا كبيرة، خاصة بالفئات الفقيرة والمعوزة.

السيد الوزير المحترم، إننا إذ نسائلكم عن الإجراءات التي ستقوم بها

الحكومة للتخفيف على هذه الفئات من آثار ارتفاع الأسعار، نتمنى أن

نسمع منكم اليوم تدابير عملية حتى يحس المواطن أن الحكومة تهتم به

وبوضع قدرته الشرائية.

شكرا السيد الرئيس.

## السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار.

السؤال الموالي في نفس الموضوع : ارتفاع أسعار المواد الاستهلاكية،

للمستشارين المحترمين السادة: زبيدة بوعبيد، لطيفة الزيواني، عمر مورو،

محمد علمي، محمد الصمدي، حفيظ وشاك، الجيلالي الصبحي، عبد الرحمن أشن، دحمان الدرهم، حماني أمخزون، مولاي الحسن طالب الكلمة لأحد السادة المستشارين.

### المستشار السيد محمد علمي:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

السيدات والسادة المستشارين،

باسم الفريق الاشتراكي بمجلس المستشارين نتقدم بدورنا في إطار هذا السؤال المحوري بالسؤال التالي:

السيد الوزير، لقد أكد السيد الوزير الأول خلال التصريح الحكومي الذي تقدم به أمام البرلمان على أن الانشغال بحماية القدرة الشرائية لعموم المواطنين، وخاصة الفئات الهشة، يعتبر أولوية في برنامج الحكومة الحالية، لكن واقع الحال اليوم يثبت أن المواطنين يعانون الأمرين جراء ارتفاع مختلف أسعار المواد الاستهلاكية، بل حتى الأساسية منها، ورغم بعض التصريحات أو التطمينات الحكومية، وعلى قلتها، فإن هذا الارتفاع لا يزيد إلا استفحالاً، مما جعل فئات واسعة من المواطنين غير قادرة على تحمل هذا الوضع.

فما هي الإجراءات، السيد الوزير، التي قمت بها لمواجهة هذا الوضع المقلق؟

ولماذا لم تتحرك مصالحكم لإيقاف زحف الغلاء، الذي أتهك الطاقة الشرائية لفئات عريضة من المواطنين؟  
ولماذا لم نلمس أي أثر للتدابير التي يمكن أن نحد من هاته الموجات المتتالية للغلاء؟

شكرا السيد الوزير والسيد الرئيس.

### السيد رئيس الجلسة:

شكرا للمستشار المحترم.

السؤال الآتي السابع في نفس الموضوع: الارتفاع المهول لأسعار المواد الاستهلاكية الأساسية، للمستشارين المحترمين السادة: امبارك السباعي، عبد الصمد عرشان، سيدي محمد أخطور.  
الكلمة لأحد السادة المستشارين لشرح السؤال.

### المستشار السيد عبد الصمد عرشان:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير المحترم،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

تعرف الأسواق في بلادنا ارتفاعا مهولا لأسعار المواد الغذائية الأساسية، خاصة الخضار والفواكه، أثر بشكل سلبي على القدرة الشرائية للمواطنين.

كلنا يعلم أسليب هذا الارتفاع، والمتجلية أساسا في ما عرفته بلادنا خلال فصل الشتاء لهذه السنة من تساقطات مطرية عاصفية، نتجت عنها فيضانات، شكلت كارثة طبيعية وإنسانية عظيمة، أتت على الأخضر واليابس، بحيث تم تدمير محاصيل هائلة من الخضار والفواكه وغيرها من المنتوجات، التي أدت ب دورها إلى خصاص مهول في الأسواق، نتجت عنها هذه الزيادات الغير المسبوقه التي فاقت القدرة الشرائية للمواطن، استغلها المضاربين، سواء منهم الباعة بالجملة أو بالتفصيل، الأمر الذي عرض المستهلك للمزيد من المعاناة، ناهيك عن الزيادات التي تعرفها مختلف المواد الاستهلاكية الأساسية بمجموع أرجاء المملكة.

فبناء على كل ذلك، نسائلكم، السيد الوزير، عن الإجراءات التي ستخذونها أو اتخذتها الحكومة لمواجهة هذه الارتفاعات، وبالتالي الحفاظ على القدرة الشرائية للمواطنين؟  
شكرا السيد الرئيس.

### السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار، السيد الوزير لكم الكلمة في حدود 21 دقيقة للجواب على أسئلة السادة المستشارين، تفضلوا.

السيد نزار بركة الوزير المنتدب لدى الوزير الأول، المكلف

### بالشؤون الاقتصادية والعامة:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يشرفني أن أمثل أمام مجلسكم الموقر لتناول موضوع من أهم مواضيع الساعة، وهي مناسبة لأجدد التأكيد من خلالها على ما توليه الحكومة من أهمية خاصة لهذا الموضوع المرتبط بحماية القدرة الشرائية للمواطنين ومعالجة إشكالية ارتفاع الأسعار.

وقبل ذلك، أود أن أتوجه بالشكر إلى السيدات والسادة المستشارين المحترمين على انشغالهم المشروعة بهذا الموضوع الذي أضحى يؤرقنا جميعاً، حكومة وبرلماناً ومختلف الفعاليات الاقتصادية والاجتماعية. وفي هذا الإطار، أؤكد لكم بأن بالفعل، وكما ذكرتم، تم تسجيل ارتفاعات مهولة في أسعار بعض أنواع الخضر وبصفة خاصة الطماطم، حيث بلغ معدل السعر الوطني لهذه المادة 12 درهم للكيلوغرام، وارتفع في بعض المناطق خلال شهر مارس الماضي إلى 18 درهم للكيلوغرام، ويرجع هذا الارتفاع إلى عامل أساسي، يمكن إجماله في قلة العرض الناتج عن عاملين موضوعيين واستثنائيين : عامل الفيضانات - كما ذكرتم- التي شهدتها بلادنا ما بين شهر يناير وشهر مارس الماضي، والتي أدت إلى إتلاف أجزاء مهمة من المساحات المخصصة لإنتاج الطماطم، حيث تقدر المساحات المتضررة بحوالي 1000 هكتار بالنسبة للبيوت البلاستيكية المغطاة، وقد نتج عن ذلك ضياع حوالي 160 ألف طن من الطماطم، مما أدى إلى نقص هام في العرض الوطني من هذه المادة، كما أنه كانت صعوبة كذلك للولوج إلى بعض الحقول، والذي أدى إلى إتلاف كميات هامة من الطماطم التي لم تكن في وقتها، خاصة في مناطق سوس ماسة درعة والغرب.

ثانياً، وينضاف إلى هذا العامل عامل آخر لا يقل أهمية، ويتمثل في انتشار نوع من الفطريات الناتجة عن نسبة الرطوبة المرتفعة داخل البيوت البلاستيكية في أغلب مناطق الإنتاج، والتي أدت إلى إتلاف كميات هامة من المنتجات.

هاته الأسباب أدت إلى تقليص العرض، وبالتالي إلى ارتفاع السعر، فعلى سبيل المثال، كميات الطماطم التي ولجت سوق الحملة بالدار البيضاء في الأسبوع الأخير لشهر مارس بلغت 300 طن فقط، مقابل 2065 طن في نفس الفترة من السنة الماضية، أي بانخفاض 85%.

حضرات السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

أخذاً بعين الاعتبار هذه الوضعية الاستثنائية، وبغية تفادي استغلالها من طرف المضاربين، قامت الحكومة بتكثيف عمليات المراقبة، حيث مكن هذا العمل من ضبط أزيد من 411 مخالفة، 46 منها تم عدم المرور بسوق الحملة، وقد تم تحرير محاضر بخصوصها والشروع في تطبيق الجزاءات الواجب اتخاذها في هذا المجال.

ومن أهم ما تم استخلاصه من خلال المخالفات المسجلة، وهو أن الإجراء الذي اتخذته الحكومة مؤخراً، المتمثل في إلزامية المرور بأسعار

الجملة، قد بدأ يعطي مفعوله، بحيث أن عدد المخالفات السالفة الذكر، والمسجلة في شهرين من هذه السنة فقط، تشكل أزيد من نصف ما تم تسجيله في سنة 2009 بكاملها.

وقد ركزنا على الإشكالية ديال أسواق الجملة، لماذا؟ لأنها تشكل 80% أو تفسر 80% من ارتفاعات الأسعار المسجلة بالنسبة للطماطم، وأعطيكم مثال، بين شهر فبراير ومارس كان سعر الطماطم مر من 7 دراهم للكيلو إلى 12 درهم للكيلو، في أسواق الجملة الارتفاع كايين ديال 5 دراهم إلى 9 دراهم، الارتفاع ديال 4 دراهم، أي من هاذ 5 دراهم اللي تزدت بالنسبة للمواطن 4 دراهم منها ماجية من أسواق الجملة.

ولذلك، بالنسبة للعمل الذي ستقوم به الحكومة في هذا المجال، والتي تهدف إلى الحد من غلاء المواد الغذائية، ومن تم حماية القدرة الشرائية لعموم المواطنين والمواطنات، فهي الخطة تركز على أربعة ركائز: أولاً، الحرص على ضمان تزويد السوق بالمواد الغذائية، وهنا يجب التذكير بالعديد من التدابير الهيكلية التي اتخذتها الحكومة في إطار المغرب الأخضر للنهوض بالقطاع الفلاحي ببلادنا، والذي يروم تحسين مسالك الإنتاج وتقليص التبعية للأسواق الخارجية وتحسين المردودية، وبالتالي ضمان تموين قار ودائم من المواد الأساسية، إذ أن المشكل اليوم، والذي يهدد جل الدول المنتجة ومن بينها بلادنا، هو تراجع العرض نتيجة تضرر المحاصيل بسبب التقلبات المناخية وظهور أمراض جديدة مستعصية من قبيل الانتشار المضطرب لدبابة "توتا أبسولوتا" التي أتلفت -كما تعلمون- السنة الماضية كميات هامة من محصول بعض أنواع الخضر.

وبغية التصدي لهذه الإشكاليات بما يلزم من جدية، فإن وزارة الفلاحة تنكب، وبنوع من الاستباقية، على إيجاد الحلول الملائمة حتى لا يطرح المشكل مجدداً في الصيف المقبل، خصوصاً كونه يتزامن هذه السنة مع شهر رمضان المبارك.

ثانياً، تحسين تدبير السوق، وفي هذا الصدد لا أخفيكم، حضرات السيدات والسادة، أن تنظيم أسواق الجملة والحرص على إلزامية مرور جميع المنتوجات من الخضر والفواكه عبرها سيكون له الأثر الإيجابي على الأسعار وبالتالي على القدرة الشرائية للمواطنين.

ووعياً من الحكومة بأهمية هذا الإصلاح، تنكب حالياً - كما تعلمون- كل من وزارة الصناعة والتجارة والتكنولوجيات الحديثة ووزارة

الداخلية على إعداد إطار تنظيمي جديد لأسواق الجملة من أجل جعل النظام المرتبط بتلك الأسواق أكثر فعالية، حيث تركز الدراسة، التي هي اليوم في طور الإنجاز، على ضبط العدد الفعلي لأسواق الجملة وانتشارها الجغرافي والسعي إلى إحداث مراكز للتجميع قريبة من مناطق الإنتاج، تمكن الفلاحين من تجميع المنتوج قبل توزيعه على أسواق الجملة، مما سيمكن إن شاء الله من تقليص الوسطاء ومحاربة الأسواق العشوائية التي تستقطب أكثر من 40% من الخضار والفواكه، مما يؤدي حتما إلى ارتفاع الأسعار بالنسبة للمستهلك.

ومن هذا المنطلق، يجب أن نستحضر جميعا الانعكاسات الإيجابية التي ستعود على القدرة الشرائية للمستهلكين والمنتجين إذا تم احترام الجميع للقانون.

ثالثا، إصلاح وتعزيز المراقبة، حيث تجدر الإشارة في هذا الصدد أن القانون المغربي للقانون المتعلق بحرية الأسعار والمنافسة، والتي بعد التعديلات التي أدخلت عليه، والتي صادق عليها مجلسكم الموقر وبالإجماع، أصبح يتضمن العديد من التدابير التي ترمي إلى ضمان المزيد من الشفافية في العلاقة بين البائعين والمستهلكين عن طريق الرفع من الجزاءات وإمكانية تطبيق عقوبات إدارية من طرف السلطات المحلية، إذن اليوم العقوبات يمكن تتخذ محليا، ما ترجعش للمركز، وذلك بضمين السرعة والفعالية في زجر المخالفين والمضاربين.

ومن أجل توضيح هذه المقترحات تم إصدار دورية وزاراتية مشتركة بين وزارة الداخلية ووزارة التجارة ووزارة الشؤون الاقتصادية والعامة، توضح طرق إشهار أسعار المواد والخدمات، وسنقوم ابتداء من شهر ماي المقبل بحملات تحسيسية لفائدة التجار والحرفيين لشرح وتبسيط المقترحات القانونية والحث على إلزامية الالتزام بها والجزاءات المترتبة عن الإخلال بعدم تطبيق هذه المقترحات.

بالموازاة مع ذلك، سنقوم كذلك بتنظيم دورات تكوينية لفائدة المراقبين قصد تمكينهم من استيعاب المقترحات القانونية الجديدة.

رابعا، مشروع قانون لحماية المستهلك، حيث تم - كما تعلمون - وضع من طرف الحكومة مشروع القانون القاضي بتحديد تدابير لحماية المستهلك في جميع معاملاته التجارية، والذي هو اليوم قيد الدرس والمناقشة بالبرلمان الموقر، اللجنة صادقت عليه، والذي يعتبر ثمرة عمال المتدخلين من قطاعات وزارية معنية وجمعيات حماية المستهلكين والجمعيات المهنية وغرف التجارة والصناعة والخدمات وفعاليات

جامعية، ويраهن هذا المشروع على حماية المستهلك من التجاوزات والسلوكات التجارية غير المشروعة، والتي تمارس عليه بصورة مباشرة أو غير مباشرة، متسببة في حدوث أخطار وتداعيات قد تؤثر على حياته وصحته وسلامته وحقه في الاستهلاك، كما يحدد مشروع القانون مفهوم قروض الاستهلاك والحقوق التي يمنحها القانون للمقترض.

وفي الختام، أود، حضرات السيدات والسادة المستشارون، أن أسجل بإيجاب المنحى التنازلي الذي بدأت تعرفه أسعار جل أنواع الخضار على مستوى السوق ابتداء من الأسبوع الماضي - كما تعلمون - وذلك بفعل تحسن الأحوال الجوية ودخول المنتجات الموسمية، وهذا ما يبرز أن الارتفاع المسجل كان ظرفيا كما سبق أن أكدنا على ذلك في العديد من المناسبات، بل إن عددا من المواد غير الفلاحية عرفت أسعارها تراجعاً مهما مقارنة مع الفترة الماضية بالنسبة للسنة الماضية، مثل البطاطس اللي انخفضت من 12 درهماً إلى 3,50 درهماً، الجزر انخفض من 10 دراهم إلى 4 دراهم، والطماطم انخفضت من 16 درهماً إلى 10 دراهم للكيلوغرام، وهذا يبين أننا الحمد لله دخلنا في منحى إيجابي بالنسبة للقدرة الشرائية للمواطنين.

وشكراً.

#### السيد رئيس الجلسة:

شكراً لكم السيد الوزير، سأعطي الكلمة للفرق بالتتابع، التعقيب الأول لفريق الأصالة والمعاصرة.

#### المستشار السيد أحمد التويزي:

السيد الرئيس،

في الواقع ماذا عساي أن أقول، في الواقع السيد الوزير أقر بأن هناك إشكالية فيما يخص الأسعار، وكذلك شاف بأن جميع الفرق، سواء كانت أغلبية أو معارضة، وإعية بالخطورة ديال هاذ المشكل، ولكن، السيد الوزير، ما كنا ننتظر باش تجي الحكومة وتعاود لنا راه كايته الشتا، راه المشكل عندنا في السوق وكذا، نحن عندما وضعنا هذا السؤال كنا ننتظر أن تقول الحكومة الإجراءات الفعلية الواقعية التي عملتها لكي نحافظ على استقرار الأسعار، ما بغيناشاي نقولو راه كايين هذا كايين هذا، احنا جينا نتشكاو للحكومة والحكومة تتشكى علينا، نزيد أن تكون هناك إرادة سياسية واضحة، علاش؟ لأن ارتفاع الأسعار، السيد الوزير، هو خطورة بالنسبة للسلم الاجتماعي، خطورة بالنسبة للفقراء ديال هاذ البلاد، هما أكثر، هاد الفقراء أكثر، المواطن ما باغيش

الكروفيت، وبغا الحوت، راه باغيين البصلة ومطيشة، راه هذا من صلب الاهتمامات ديال الحكومة.

نريد من الحكومة أن تكون واعية بخ طورة هذا المشكل، وراه ملي السادة البرلمانيين اعطاو المشكل ديال مطيشة والبصلة راه كايينة فوضى فيما يخص الأسعار، فوضى فيما يخص جميع المواد الاستهلاكية، كايين قانون، وما قلتوشاي للمواطنين أن ذاك القانون ديال 99.06 اللي هو متعلق بحرية الأسعار والمنافسة، هذا مشك ل اللي كيخلي الأسعار في السوق بين العرض والطلب، ما تكلمناش عليه، احنا درنا قانون اللي هو باش نكونو على مستوى الاتحاد الأوربي ولكن ما تبغناش المشاكل الخطيرة اللي ثارت بعد القانون، ودرنا كذلك هذاك مجلس المنافسة، مجلس المنافسة اللي خصو يلعب واحد الدور كبير جدا في هذا الموضوع، راه ماشي غير في مطيشة، الحديد كان ب 6 دراهم وصل ل 12 درهم، السيمة كانت ب 60 وصلت ل 75، وزد على ذلك.

نريد أن هاذ مجلس المنافسة اللي الحكومة ملي جبته هاذ القانون كنا طالبنا وطالبت الفرق البرلمانية باش يكون عندو تقرير، باش الصوت ديالو يكون تقريري، ولكن الحكومة كانت رافضة وتحايلت وخلات هاذ مجلس المنافسة فارغ، احنا احدينا مجلس المنافسة بحال الاتحاد الأوربي ولكن وما اعطيناش الاختصاص لهذا المجلس لكي يقوم بواجبه حتى يصبح بحالو بحال المجالس المماثلة في الاتحاد الأوربي، هذا هو اللي خصو يسمعو المواطنين.

وهاذ الشي كنطلبو منكم على أنه تتخذوا إجراءات واقعية يسمعوها المواطن، ماشي نجيو نقولو للمواطن راه كانت الشتاء راه كان الغيس والمضاربة، المضاربة راه سوقكم هاذ الشي، حتى ذاك المراقبة ديال العملات والأقاليم راه ما عندهمش شي حق، آش عند المراقبين؟ واش انت درتي البلاكة، واش عرضت الأثمان؟ ولكن ليس لها الدور في الزجر وفي تثبيت السوق الداخلية، وهذا من صلب اهتمامات الحكومة، وهذا أوكد وأقول هذا خطر على السلم الاجتماعي وخطر على الشغيلة ... هاذ الشي اللي ابغيناكم نسمعكم السيد الوزير.

**السيد رئيس الجلسة:**

شكرا، الكلمة لفريق التحالف الاشتراكي، أرجو مرة أخرى من الإخوان التقيد بالوقت، التعقيب لكم دقيقتين فقط.

**المستشار السيد محمد عذاب الزغاري:**

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيد الوزير على التوضيحات، نحن لا ننكر على أنه الحكومة كتبذل مجهودات باش تعالج جل المواضيع الحساسة ولاسيما موضوع الغلاء، لكن، السيد الوزير، احنا طرحنا سؤال على مدى تفعيل دورة التسويق، كنا ننتظر منك، السيد الوزير، على أنه تعطينا إجابات واضحة لأنه في التصريح الحكومي جيتو بماذ ... جاء الوزير الأول على أساس تنظيم هذا السوق، الآن حنا كنعرفو هاذ المضاربات، وانتما كنعرفوها السيد الوزير، الحكومة كيغرفها، المواطن كيغرفها، هناك منتج كيقطع سبع مراحل ما بين المنتج والمستهلك، هاذ السبعة المراحل كلها كتنشف الجيوب انتاع المواطنين، من هذاك السمسار اللي على قرب الضيعة، لهذا المخزن اللي في الدار البيضاء، والمنتوج تيعاود يرجع لعين المكان ويتعاود يتباع، تيدوز في سبعة مراحل، هاذ السبعة مراحل كلها كيتم فيها الزيادات، وكيتم فيها واحد الريح اللي هو غير مشروع، حبذا لو كان المنتج كيتنفع من هاذ الشي، ولكن ماشي المنتج الآن، هناك واحد العدد ديال الوسطاء والمتدخلين اللي هما كييجعلوا الأثمنة كتغلي، وهذا هو علاش احنا في التصريح الحكومي اقتنعنا على أنه دورة التسويق لا بد غادي نكونو مساهمين فيها كلنا، برلمان وحكومة ومجتمع مدني ومواطنين ومستهلكين.

هناك، السيد الوزير، قلتم أنه كايين الأمراض، الأمراض هناك مؤسسات، هناك وزارة اللي كتراقب هاذ الشي، الأم راض الفلاحية ماشي عاد جديدة علينا أو تفاجأنا بها، هاذ الأمراض هاذي راها عادة دائما كتجي، كتجي للطماطم، كتجي للنخيل، كتجي لواحد العدد ديال المنتوجات، إذن الأمراض هناك جهات اللي خصها تتحمل المسؤولية ديالها .

المراقبة، المراقبة البعدية معطاش نتيجة، وخير دليل ، السيد الوزير، أنه في هاذ البرلمان، في هاذ القبة الأسبوع الماضي قلنا ننتكر على أنه كايين اختلالات، كايين واحد العدد ديال الإجماع في حق المال ديال الدولة، وهناك متابعات اللي كيخصها تدير، بالأسف هاذ الشي تيتعطل، خرجنا من المراقبة القبلية للمراقبة البعدية باش نبقاو نتسناو سنين أخرى، خص المراقبة إلى كانت بعدية أو قبلية خصها تكون النتيجة ديالها، هاذ المراقبة أشنو هي النتيجة ديالها؟ واحنا ذكرناكم، السيد الوزير، هاذي سنوات على أنه وضعنا قانون ديال المراقبة والجودة وحماية المستهلك للي جيتو بما دابا في الجواب ديالكم، راه هذا تقريبا من 98 واضعين هاذ المشروع، راه ماشي ضروري غير إلى ما كان

مشروع قانون ديال الحكومة عاد يمكن لنا نجتهدو فيه، هناك مشاريع قوانين اللي حاطينها واحد المجموعة ديال المستشارين، واللي غادي تصب في إطار المراقبة، لا المراقبة ديال الجودة ولا المراقبة ديال هذا، وهذا كلو مجهودات اللي خص يساهم فيها الجميع.

الآن، أنا بكل أسف، السيد الوزير، أنا كنعامل المسؤولية للجميع، وعلى رأسها الحكومة، لأنه هاذ المشكل ديال الزيادة راه ماشي في صالح المجتمع ديالنا، لأنه هناك فئات اللي عندها دخل محدود، أقل بما هو يصح به، راه كايين الناس اللي مكيدخلوش 1000 درهم، 500 درهم، 400 درهم، كيفاش غادي يكون المصير ديالهم؟ وهذا الدور ديالنا، ومن الواجب ديالنا على أنه نطرحو هاذ الإشكاليات هنايا. وشكرا السيد الرئيس.

#### السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار، الكلمة للفريق الحركي.

#### المستشار السيد عبد الرحيم العلافي:

شكرا السيد الرئيس.

نشكركم السيد الوزير على التوضيحات اللي قدمتها لنا، وعلى الخطوات التي تقوم بها الحكومة من الرفع الصاروخي لأسعار مواد الاستهلاك، إلا أننا نؤكد من هذا المنبر أن المواطنين يعانون يوميا من هذه الزيادات التي حطمت هذه السنة كل الأرقام القياسية، مما بات يهدد الأسر الضعيفة والمتوسطة في غياب مراقبة مستمرة للسماسرة، التي لا يهملها إلا الاغتناء على حساب المواطنين.

ولهذا، نطالب الحكومة ببذل المزيد من الجهد وتكثيف لجان المراقبة بمختلف الأسواق الوطنية حتى تستقر الأسعار في حدوده المعقولة التي تتناسب والدخل الفردي للمواطنين. وشكرا.

#### السيد رئيس الجلسة:

شكرا للمستشار المحترم، الكلمة الآن للفريق الاستقلالي، فليفضل.

#### المستشار السيد محمد الأنصاري:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

الزميلات والزملاء،

اسمحوا لي في البداية باش نتقدم بجزيل الشكرات للسيد الوزير على كافة المعطيات والبيانات التي قدمت للمجلس الموقر ومن خلاله للرأي

العام الوطني حول هذا الموضوع الهام، الذي يتعلق بالقدرة الشرائية للمواطنين، وبطبيعة الحال الذي يتبين من خلال ما جاء به السيد الوزير ومن الواقع أن الحكومة تقوم بعمل جد مضمّن من أجل حماية القدرة الشرائية للمواطن والتوازن في السوق رغم الصعوبات المتواجدة.

وإننا نود، السيد الوزير، رغم هذا العمل المضي أن تكون هناك مجهودات إضافية وإجراءات أكثر جرأة من أجل حماية القفّة للمواطنين، وكذلك من أجل حماية المستهلك، وبالمناسبة نثمن ما قامت به الحكومة من الإتيان بمشروع القانون المتعلق بحماية المستهلك، الذي يعد مطلباً أساسياً بالنسبة لشريحة عريضة أو بالنسبة لكافة المواطنين.

ثم كذلك نعتقد أن الحكومة وضعت أصعب الجرح بالنسبة للمواد الأساسية فيما يخص أسواق الجملة، والتعقيّدات التي تعرفها تلك الأسواق، والضريبة على القيمة المضافة التي تعد مرتفعة بالنسبة للخدمات المقدمة، والتي لها انعكاس سلبي على أسعار المواد الغذائية الأساسية، ونتمنى السيد الوزير أن تتخذ بعض الإجراءات لحل هذه الإشكاليات التي ستعكس إيجاباً على القوة الشرائية للمواطنين.

ثم كذلك في آخر نقطة لأن الوقت يداهنا هو نود من الحكومة أولاً أن تعتني بهذا الموضوع نظراً للتقلبات التي تعرفها السوق بخصوص المواد الاستهلاكية الأساسية وخاصة الخضّر منها، وبطبيعة الحال هذا يتطلب كذلك تحريك الأجور والعمل على تحسينها من أجل ضمان القوت أو العيش الكريم لجميع المواطنين، سواء كانوا أجراً أو موظفين.

وآخر نقطة أريد أن أشير إليها هو أن تعمل الحكومة على التحسيس والترشيد بالنسبة للعادات الاستهلاكية للمواطنين، لأن هذه الثقافة غير موجودة في بلادنا مع الأسف الشديد، لأن إذا الطماطم كان ثمنها قد ارتفع فلا بد أن هناك بديل، ولكن لا بد من الحكومة من واجبها أن ترشد المواطن وتوجهه إلى المواد الاستهلاكية التي تكون بديلاً على بعض المواد، وهكذا ستخلق التوازن عن طريق الإعلام وعن طريق التحسيس وعن طريق الندوات وعن طريق التدخل بالحسنى ما بين الفئات الاجتماعية والفاعلين وكذلك جميع المتدخلين في القطاع.

وشكرا.

#### السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار، الكلمة الآن لفريق التجمع الدستوري

الموحد.

#### المستشار السيد عبد المجيد الهاشي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

السادة المستشارين،

في البداية نشكركم على جوابكم، السيد الوزير، الذي استمعنا له بإمعان، ونريد أن نسجل ما يلي : لقد ركزتم فقط على الطماطم، وسؤالنا كان يشمل ارتفاع الأسعار في العديد ديال المواد، حيث أنه ولى موضوعنا هو موضوع ديال غلاء مادة واحدة هي الطماطم.

سؤالنا كذلك كان واضحا، قلنا لكم، السيد الوزير، ما هي الإجراءات التي يمكن أن تقدمها الحكومة للفئات المعوزة والفقيرة من جراء هذا الغلاء؟ فقد قلتم أن هذه السنة كانت حالة استثنائية، كنا ننتظر منكم، السيد الوزير، ومن الحكومة باش تعطيونا إجراءات استثنائية، مادام أنه وضع استثنائي، تضررت منه فئات معينة، كان على الحكومة أن تقوم بإجراءات استثنائية أيضا، وهذا ما لم نسمعه منكم، أما أن نقول أن الحكومة هيأت المخطط الأخضر راه غادي يضمن التمويل من بعد، إلى آخره ... وإصلاح وتشديد المراقبة وتحسين تدبير السوق ومشروع قانون حماية المستهلك كيتناقش في البرلمان، هذه مسائل كلها، السيد الوزير، كانت مضامينها أثرت في التصريح الحكومي، بمعنى أن الشعب المغربي كله ينتظرها، وبالتالي ما شي هي الإجراءات اللي كنا أنكم من خلال السؤال ديالنا.

فهذه المشاريع كلها لازلنا ننتظرها منذ سنتين ونصف، فماشي اليوم عاد غادي نقولو بأنه اليوم غادي نشدد المراقبة أو اليوم غادي ننظم أسواق الجملة أو اليوم عاد غادي نجيبو قانون حماية المستهلك في حين أن هذا القانون بالذات اللي استمعنا في هذه القاعة، السيد الوزير، عشرات المرات، كان موضوع إحاطات، موضوع أسئلة آنية، موضوعات داخل اللجن، الآن عاد وصل الوقت ديالو باش بدأنا كنسمعه.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا المستشار المحترم، الكلمة الآن للفريق الاشتراكي.

المستشار السيد محمد علمي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

استمعت بإمعان للجواب الذي تقدمتم به عن هذا السؤال المحوري، ولكن باسم الفريق الاشتراكي أجدني مضطرا لأسجل ملاحظة، مفادها هو أن ما ورد في جوابكم يعد وثبا على الواقع أو تجاوزا له، لماذا السيد الوزير؟ لأنكم، كما أشار إلى ذلك بعض الزملاء الذي تناول التعقيب، هو أنكم وقفتم عند تحليل أسباب ظاهرة ارتفاع الأسعار، أنتم كحكومة متضامنة تدبرون الشأن اليومي العام للمواطنين، لا يمكن لكم أن تقفوا وقفة المتفرج وتحددوا الأسباب مع معاينة الموجات المتتالية لارتفاع الأسعار، ولا أخص بالذكر فقط الطماطم التي بلغ الكيلوغرام 20 درهم أو 18 درهم كما تفضلتم في عرضكم، ولكن أيضا عليكم أن تنتبهوا إلى الوسط القروي، في إقليم وزان قارورة الغاز في المناطق النائية وصلت 200 درهم، وفي إبانة اتصلنا بالسلطات المحلية ولا أحد من يجرى ساكنا تجاه هؤلاء المواطنين.

بكل صريح العبارة، المواطنون الفقراء المستضعفين نفذ صبرهم، لا يمكن أن يتحمل هذا الوضع سيما وأنا عندنا في تبويب الموازنة العامة للدولة كايين باب المصاريف الطارئة أو ديال المداخيل الطارئة، فهذه حالة استعجالية لا تحتاج إلى تأخير، كان على الحكومة أن تتدخل في الوقت المناسب دون أن تأتي للبرلمان لشرح أساليب هذه الظاهرة. أيضا، السيد الوزير، قلتم تنامي الأسواق العشوائية، فهي ناتجة عن انعدام الرقابة، لو أن الأجهزة المختصة تقوم بدورها في المراقبة القبلية لما كنا أمام تنامي هذه الأسواق العشوائية، وخاصة أننا غيبنا أو لم يعد العمل قائما بنظام الحسبة اللي كان يتدخل في سوق الجملة، احنا كفريق اشتراكي نطالب بتسريع المصادقة على القانون الذي ينظم سوق الجملة، ماشي نساينو كما وقع الآن في الدار البيضاء حتى تصل المحاكمة عاد نديرو قانون، وليكن في علمكم أن الوسطاء ديال هاذ السوق هم الذين يغبنتون والفلاح يضيع وكذلك الفئات المسضعفة الفقيرة تضيع، وأكتفي بهذا القدر.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للمستشار المحترم، الكلمة الآن لمجموعة الحركة الديمقراطية

الاجتماعية،

لا يوجد أحد، إذن استأذن المجلس لإعطاء الكلمة للسيد الوزير للرد

على التعقيبات في حدود 14 دقيقة السيد الوزير.

## السيد الوزير المنتدب لدى الوزير الأول، المكلف بالشؤون

### الاقتصادية والعامية:

شكرا السيد الرئيس.

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيدات والسادة المستشارين،

أريد في البداية أن أوضح بأن الحكومة لها إرادة سياسية قوية من أجل مواجهة غلاء المعيشة والحفاظ على القدرة الشرائية للمواطنين، أريد كذلك أن أبين مرة أخرى بأن الحكومة عازمة كل العزم بفضل الثقة التي تحظى من طرف جلالة الملك، والثقة ديال المستشارين وديال البرلمانين ديال الأغلبية من أجل المضي قدما من أجل الإصلاح ومواجهة كل ما من شأنه أن يضرب القدرة الشرائية للمواطنين وكل المضربين.

وفي هاذ الإطار، سمحوا لي أن أوضح وأن أعطى بعض التوضيحات حول بعض المغالطات التي تم الأخذ بها والتي تروج اليوم.

المغالطة الأولى، الحكومة زادت في أسعار هاذ المواد الأساسية، أولا الذي يتحكم في أسعار المواد الأولية هو السوق، إذن العرض والطلب، وبالتالي ليست الحكومة التي تزيد في هذه الأسعار أو تنقص، ملي كان سعر الطماطم بثلاثة دراهم الحكومة ما كانتش مسؤولة عليه، ولكن كذلك ملي الطماطم طلعت ل 16 درهم الحكومة ليست مسؤولة عليه، نكونو واضحين.

النقطة الثانية، كذلك تخلصنا نوضحو، باش متكونش بيناتنا أي مغالطة، النقطة الثانية اللي كيخلصنا تأكيدها هو أننا في هاذ الإطار تقال كذلك بأنه وقع تراجع في بعض المؤشرات الاجتماعية، في بعض الأسئلة اللي طرحت، بغيت نذكر بأن المندوبية السامية للتخطيط في آخر تقرير اللي قدمت الأسبوع الماضي، بينت بأنه وقع تحسن في المؤشرات الأساسية ديال مخطط الألفية:

أولا بالنسبة لعدد الفقراء، عدد الفقراء وصل سنة 2007 إلى 2 مليون و700 ألف فقير، ماشي 10 مليون اللي كان هاذ الشي في التسعينات، وقع تحسن كبير بفضل المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، اللي أعطى الانطلاقة ديالها جلالة الملك، وبفضل السياسة الاجتماعية للحكومة .

النقطة الثانية بالنسبة للتعليم، الهدف ديال تعميم التمدرس سنة 2015 غنوصلو لو إن شاء الله لأنه وصلنا هاذ السنة إلى 90,5% ديال التمدرس.

بالنسبة للإشكالية الحقيقية ديال تقليص وفيات الأطفال، انخفض من 76 ألف إلى اليوم فقط 38 في ألف ولادة، وهذا تبيين بأن إن شاء الله في 2015 غنحققو أهداف الألفية.

النقطة الثالثة، المغالطة الثالثة، وهو يقال، وسمعتها هنا كذلك، وتم تأكيدها، استقالة الحكومة، الحكومة تنفرج إلخ... الحكومة تقوم بدورها بكل مسؤولية في هذا الإطار، وهنا بغيت نذكر بأن إلى اخذنا الأرقام، أشنو هي القدرة الشرائية؟ هو الدخل الفردي، الدخل الفردي السنوي ارتفع ب 4%، أكثر من ذلك لماذا تم التمكين في 2008 و2009 رغم الأزمة الدولية أن الدخل الفردي بقي مرتفع؟ لأننا استطعنا بالنسبة للمواد المدعمة، اللي هي أساسية بالنسبة للمواطنين، وتكلم الأخ على قنينات الغاز، اليوم قنينة الغاز إلى طبقنا حقيقة الأسعار تيصص قنينة الغاز نبيعها ب 100 درهم، نتكلمو في المدن، مكنتكلموش على البوادي اللي كتوصل أكبر، اليوم كيخلصوها المواطنين ب 40 درهم، اليوم المازوط أي الغازوال، الغازوال اليوم كيخصو بياح ب 9 دراهم وعشرين عوض 7 دراهم وعشرين، ولكن حرصا على القدرة الشرائية ديال المواطنين مطبقناش حقيقة الأسعار، مطبقناش الارتفاعات اللي كاينة في الأسواق الدولية، لأننا رأفة على القدرة الشرائية ديال المواطنين اعتبرنا بأن صندوق المقاصة ينبغي أن يقوم بدوره في هاذ المجال.

كذلك كيخلصنا ندققو بأن كيفاش استطعنا أن القدرة الشرائية تبقى تتحسن، لأننا رفعا في الأجور، اليوم جميع الموظفين في هاذ السنة إن شاء الله غيوصل لهم أكثر من 500 درهم في الشهر، 500 درهم في الشهر ديال الزيادة في هاذ السنين هاذي تحققت، اليوم يمكن لي نقول لكم بأن 58% ديال الموظفين تم إعفاؤهم من الضريبة على الدخل، هاذي تحققت.

اليوم يمكن لي نقول لكم بأن 95% ديال الناس اللي كيتقضاو المعاشات - أي المتقاعدين - مبقاوش كيخلصوا الضريبة على الدخل، هذا تحققت، بفضل الأغلبية والدعم ديال الأغلبية، هذا شيء حقيقي وواقعي، وبالتالي اللي تحققت كذلك، واللي غادي يتحقق في الأسابيع المقبلة وهذا أساسي، اليوم لأول مرة الحد الأدنى للأجور بالنسبة للوظيفة العمومية غادي يدوز من 1600 درهم إلى 2450 درهم، أي أكثر من الحد الأدنى للأجور في القطاع الخاص بفضل الحذف ديال السلاليم من 1 إلى 4، 135 ألف عائلة في القطاع العمومي أو في الجماعات المحلية غادي يستافدوا هذه السنة من هذه الزيادات، الزيادة ديال أكثر



من 40%، واش هذا ماشي دفاع على القدرة الشرائية ديال المواطنين؟ هذا هو الدفاع الحقيقي على القدرة الشرائية للمواطنين.

وأخيرا باش نكمل ونكون واضح، اليوم احنا هاذ الحكومة، في إطار التوجه والتوجهات ديال جلاله الملك، نتمسك بالخيار الاجتماعي وبالدفاع عن القدرة الشرائية، وسنواصل السير على هذا النهج في إطار الحوار الاجتماعي، والتي يمكن لي نقول لكم في هذا الإطار بأن اللي هو مطلوب اليوم هو الدعم والتعبئة الكاملة وليس التشويش من أجل مواجهة اللوبيات، لأن كاين لوبيات حقيقية في هذا المجال، من أجل مواجهة اللوبيات وجيوش المقاومة، لأن هناك جيوش المقاومة في جميع الأماكن، بفضل العزيمة وبفضل القدرة وبفضل الدعم ديالكم غادي نستطيعو نقومو بإصلاحات أساسية، إصلاح التقاعد، إصلاح المقاصة، إصلاح أسواق الجملة، وإن شاء الله بفضل ذلك سنحسن مرة أخرى بكيفية هيكلية القدرة الشرائية للمواطنين وسنحمي المواطن من المضاربات.

وشكرا.

**السيد رئيس الجلسة:**

شكرا للسيد الوزير، وأشكره على مساهمته في هذه الجلسة، ومنتقل إلى القطاع الموالي : قطاع الصحة العمومية، الأسئلة الموجهة إلى وزارة الصحة، إن لم تحضر فسأستأذنكم، الأستاذ بن شماش تفضل.

**المستشار السيد حكيم بن شماش:**

احنا عندنا في الترتيب ديال برنامج جلسة الأسئلة الشفوية، بعد ما دوزنا القطاع ديال الوزارة المنتدبة لدى الوزير الأول، المكلفة بالشؤون الاقتصادية، عندنا قطاع ديال وزارة الصحة، ونسجل بأن السيدة وزيرة الصحة غائبة، وهذا دليل آخر لمن يحتاج إلى دليل على استخفاف الحكومة بهذه المؤسسة، وعلى استهتار الحكومة بهذه المؤسسة، وعلى حوار الطرشان الذي يراد بهذه المؤسسة أن نخرط فيه.

احنا باسم الأصالة والمعاصرة نسجل، سجل السيد الرئيس، بأننا نحتج على هذا الاستهتار، ولسنا مستعدين باش نخرطو في شي شرك أو مسرحية سخيفة، إلى كانت الحكومة كتحتترم المؤسسة خصها الوزيرة تجي في الوقت، ولن نقبل في حالة ما إذا جاءت السيدة الوزيرة بأقل من اعتذار صريح من هذه المؤسسة ومن السادة المستشارين، ما بغيتش نعلق على الكلام الذي قيل قبل قليل، والتي يحاول عبثا أن يعطينا الانطباع بأنه هناك من يشوش ومن يقاوم، شكون هاذ جيوب المقاومة ونعرفوها؟

سنتضامن مع الحكومة وسنساندها إذا كانت عندها جرأة تكشف على هاد جيوب المقاومة اللي تكلم عليها السيد الوزير، أكشف عليها السيد الوزير وسنكون أول من سيدعمك، ولكن قلها للمغاربة اشكون هما هاد جيوب المقاومة؟

**السيد رئيس الجلسة:**

شكرا، هذا الاحتجاج وصل، سيسجل، ونتمنى مستقبلا من الحكومة أن تلتزم بالحضور لأنه نعي جيدا أن في بعض الأحيان يكون هناك نشاط ملكي، فلهم الحق في ذلك، ونحن نقدر هذه المسؤولية، ولكن بعد النشاط الملكي أو الالتزامات الدولية نتمنى من الحكومة أن تلتزم مع هذه المؤسسة ح تى تقوم بدورها وتترك للبرلمان أن يقوم بدره أيضا، نحن نقدر هذه المسؤوليات المختلفة داخل المؤسسة وخارج المؤسسة، ولكن مع ذلك نوصي بالحضور لأنه يرتبك المجلس عندما لا تحضر الحكومة.

ننتقل إلى السيد الوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان ربما له توضيح في الأمر.

**السيد إدريس لشكر الوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان:**

شكرا، هو ماشي توضيح هو اعتذار، اعتذار للسيدات والسادة المستشارين المحترمين، جاء ظرف طارئ، ونحن نؤكد للمجلس الموقر أن الحكومة تحترم هذا المجلس، ظرف طارئ استدعى تأخر السيدة الوزيرة التي تلتزم، هي في الطري ق، التي تلتزم بالحضور، ولذلك نلتمس من المجلس الموقر ندوزو لقطاع الشبيبة والرياضة، وما لاشك فيه أنه غادي نتمكنو في اللحظة من وصول السيدة الوزيرة. شكرا السيد الرئيس.

**السيد رئيس الجلسة:**

شكرا للسيد الوزير على هذا التوضيح باسم الحكومة، ومنتقل إلى السؤالان المواليان الموجهان إلى السيد وزير الشباب والرياضة، يتناولان موضوع الإستراتيجية الجديدة للنهوض بقطاع الشباب، ونظرا لوحدة الموضوع أستأذن المجلس الموقر بعرضهما دفعة واحدة، وبعد ذلك سنعطي الكلمة للسيد الوزير للإجابة على السؤال الأول في الموضوع حول الإستراتيجية الجديدة للنهوض بقطاع الشباب، والسؤال التالي أيضا، لهم نفس الموضوع.

إذن السؤال الأول ثم الثاني سيعرض، وبعد ذلك السيد الوزير سيقوم بالجواب على السؤالين معا إن سمحتم، إذن السؤال الأول حول الإستراتيجية الجديدة للنهوض بقطاع الشباب، للمستشارين المحترمين السادة: عبد الحميد السعداوي، عمر أدخيل، إبراهيم فضلي، عبد الله أبو زيد، حميد كوسكوس، عياد الطيبي، بناصر أزوكاغ، سعيد التلاوي، الحسن بوغود، عبد القادر قوضاض، إدريس مرون، محمد بورمان، يحفظه بنمبارك، عبد المجيد الحنكاري، سعيد أرزيقي، عمر مكدر، الحسن قيشوحي، المهدي غثون، خالد بريقة، الهاشمي السموني .  
الكلمة لأحد السادة المستشارين.

#### المستشار السيد إدريس مرون:

أنا شخصا أجد أن يكون الجواب على كل سؤال، لأنه ماشي من الضروري أن الأسئلة تكون تتشابه، وبالتالي إلى كان ممكن أنه يجاونا السيد الوزير ومن بعد يتلقى السؤال الثاني، هذه رغبة.  
فيما يتعلق بالسؤال، السيد الوزير، المجال ديال الشبيبة والرياضة كي يعرف مشاكل كبيرة، بلا ما ندخلو في التفاصيل ديالها، وإذا كان وقع عليكم الاختيار لتقوموا بالمهمة ديال هذا المجال فبلا شك يرتكز ذلك على تجربتكم والحيوية ديالكم والتكوين ديالكم، ونحن لا نشك على أنكم غتديروا اجتهاد خلاق من أجل إيجاد الصيغ للتغلب على مشكلات النقص في التجهيزات ديال الشباب والرياضة على العموم. عملتم إستراتيجية، اجتمعتم مع مجموعة ديال الشباب، احنا ما عارفينش هاذ الإستراتيجية حول ماذا تروم وتدور، وكذلك عندنا العالم القروي والعالم الحضري، فإذا كان في العالم الحضري كايين فقط مشاكل خصنا نبحت عن الحلول ديالها، فالعالم القروي لا يعرف بعد ما معنى التجهيز الرياضي أو التجهيز الشبائي، نسائلكم حول هاتين النقطتين. وشكرا.

#### السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار.

أستسمحكم السيد المس تشار لأن الموضوع يتشابه، وربما السيد الوزير هيا جواب للسؤالين معا، إن سمحتم سأعطي الكلمة في نفس الموضوع حول الخطوط العريضة للإستراتيجية الجديدة للوزارة من أجل النهوض بقطاع الشباب، للمستشارين المحترمين السادة : خيري بلخير، لحبيب لعلج، العلمي التازي، يوسف بنجلون، محمد عبو، إبراهيم لب، عبد الله الغوثي، محمد القلوي، عبد الواحد الشاعر، مصطفى الشهباني،

عبد العزيز بوهودود، محمد مفيد، الحسين أشنكلي، عبد القادر سلامة، الحو المبروح، لحسن بيحديكن، لحسن العواني، عبد العزيز البنين، لحسن عباد، حسن سليغوة، حسن عكاشة.  
الكلمة لأحد السادة المستشارين.

#### المستشار السيد خيري بلخير:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

أختي، إخواني المستشارين،

لقد وضعت وزارة الشباب والرياضة إستراتيجية شاملة للنهوض بقطاع الشباب في بلادنا من خلال وضع تصور واضح لعمل الوزارة خلال السنوات المقبلة، وذلك بإشراك الفاعلين السياسيين أو الرياضيين وجمعيات المجتمع المدني في هذا التصور وفي آليات تنفيذه.  
وقد دأبت الوزارة في عقد مجموعة من اللقاءات مع شرائح مختلفة من

الشباب المغربي في العديد من المدن لفتح حوار وطني مع الشباب، حوالي 4000 شاب وشابة، واستخلاص رؤاهم وتصوراتهم من أجل إعداد إستراتيجية وطنية جديدة للنهوض بقطاع الشباب في بلادنا. لذا نسائلكم، السيد الوزير، عن الخطوط العريضة لهذه الإستراتيجية على ضوء تلك المنتديات الجهوية والإقليمية التي نظمت لهذا الغرض، طالبين منكم الإسراع في توقيع عقد برنامج أهداف مع الجمعيات المهمة في مجال التربية والتخيم على غرار ما وقعتموه مع الجمعيات الرياضية في إطار التدبير الأمثل والحكامة الجيدة، مطالبين منكم، السيد الوزير، الاهتمام بالجمعيات الحادة التي تريد النهوض بالقطاع في إطار الحكامة الجيدة المنشودة في القطاع.

وشكرا السيد الوزير.

#### السيد رئيس الجلسة:

شكرا للمستشار المحترم، لكم الكلمة السيد الوزير للإجابة على

السؤالين معا في حدود 6 دقائق.

#### السيد منصف بلخياط وزير الشباب والرياضة:

شكرا السيد الرئيس.

السادة والسيدات الوزراء،

السيدة والسادة المستشارين المحترمين،

أولا أود أن أشكركم على هذا السؤال لأن في الحقيقة الوضع ديال وزارة الشباب وخاصة الشباب في المغرب، وضع اللي اليوم عندو واحد الأهمية قصوى، والحكومة واعية على هذا الموضوع، وكاينة واحد الإرادة حكومية قوية باش نجيو بواحد الحل وواحد الأجوبة بالنسبة للشباب. اللي حصل هو أنه لما وصلنا للوزارة عملنا واحد التشخيص، والقينا بأنه في قطاع الشباب بكل صراحة وبكل حقيقة الوزارة ما تتكلفش بالشباب، ولكن تتكلف بالأطفال فقط، لماذا الأطفال فقط؟ لأنه الجمعيات اللي اليوم عندنا شراكة معها تتكلف بالأطفال اللي عندهم من 3 سنوات إلى 14-15 سنة، خاصة بالنسبة للتخيم. أما الشباب اللي هما اليافعين، أو الشباب اللي هما أكبر من ذلك، فالوزارة ما تتعرفش فينا هما اليوم، دور الشباب هي مهجور، ودور الشباب ما تيجيو لهاش الشباب اللي هما ما بين 15 و30 سنة، اللي حصل في المملكة في 10 سنوات الأخيرة هو أنه هاذ الشباب حصل لو واحد التغيرات اجتماعية مهمة، حيث أنه في العشر سنوات الأخيرة دخل الهاتف النقال، دخل الأنترنت، دخل الفضائيات والتلفزة الخارجية، وهاذ الشي كامل غير الرؤية ديال الشباب، لا في الميدان الحضري ولا في الميدان القروي بالنسبة للحياة وبالنسبة للعلاقات الاجتماعية ديال هاذ الشباب.

في نفس الوقت، وقع واحد الإجراء أو واحد التغير في المجتمع، هو أنه وقت الزواج تأخر أيضا من تقريبا 22 سنة كمدل إلى 28 سنة بالنسبة للبنات و 32 سنة بالنسبة للرجال، هذا يعطينا واحد الشريحة جديدة للشباب، اللي هما الشباب العازبين، اللي هما ما بين 20 و30 سنة، واللي الوزارة اليوم ما عندها حتى شي عرض بالنسبة لهم، إذن جلسنا مع الجمعيات، وتكلمنا مع الجمعيات، وأعطيناها هاذ النظر ديالنا بالنسبة لهاذ الموضوع، ولما تكلمنا معهم جلسنا مع وزراء من الحكومة، وابدنا واحد الإستراتيجية وطنية للشباب، اللي هي عندها أهداف محددة:

أولا، الانخراط في منهجية شمولية لمعالجة قضايا الشباب، حيث أنه خصنا نتكلمو على بعض المسائل اللي هي في المجتمع، واللي هي حقيقة اليوم، مجال العلاقات مع الأستاذ، العلاقات مع العائلة، المخدرات أو المشاكل اليومية للشباب، واللي تيشوف بأنه اليوم اللي هو مهم بالنسبة له هو المستقبل ديالو والعمل ديالو؛

ثانيا، استثمار الشباب في رسم مسار التنمية الاجتماعية، لا على الجهة ولا على صعيد الوطن، لا على صعيد القرى ولا على صعيد المدن؛

ثالثا، إشراك الشباب كأداة مؤثرة في الوسط السياسي، الاجتماعي والاقتصادي ببلادنا، لأن المعطيات اللي عندنا هو أنه الشباب، حتى على المدى السياسي، تيشوفوا بأنه السياسة هي سياسة اللي هي غير صالحة لهم، وهما ما تيهتموش بالسياسة، إذن كاين واحد العمل اللي خصو أيضا يكون في طريق المواطنة والاجتهاد في العمل السياسي. إذن هاذي كها مشاكل اللي اليوم درنا التشخيص ديالها، وبناء على التشخيص ديالها عملنا بعض المراحل وواحد الإجراءات اللي هي واقعية:

أولا، نظمنا 16 منتدى للشباب جهوي، اللي فيه 4000 شاب مع من تكلمنا وعملنا تواصلات، وذلك في مختلف جهات المملكة، حيث انعقدت هذه الاجتماعات بمدينة طنجة والرباط وشفشاون وتازة وسيدي قاسم والراشيدية، بني ملال، فاس، وجدة، الجديدة، خريبكة، مراكش، الدار البيضاء، الداخلة، أكادير والعيون، وبهدف فتح حوار مع هاذ الشباب.

ومن بعد ما عملنا هاذ الشي، اخذنا الانشغالات والقضايا ديال هاذ الشباب، واليوم تنعملو واحد الدراسة دقيقة مع مؤسسة للدراسات باش نعرفو واش ذاك الشي اللي تقال لنا شفهييا، واش كاين بواحد الدراسة اللي هي دراسة دقيقة ومعقدة، وذلك بهدف تنظيم المناظرة الوطنية للشباب اللي - إن شاء الله - غادي تكون في شهر غشت 2010، واللي غادي تكون بالنسبة لنا فرصة للحوار والتداول حول الشأن الشبابي بمشاركة قطاعات وهيئات مهمة بمجال الشباب، خاصة وزارة التشغيل، وزارة الصحة، وزارة الثقافة، إلخ ... من الوزارات اللي عندهم أهمية كبيرة بالنسبة للشباب.

في آخر المطاف، أريد أن أقول بأنه بالنسبة لنا، الجمعيات اللي تيشغلوا معنا، واللي اشتغلوا معنا بعقود وعقود، هما جمعيات اللي بالنسبة لنا عندهم أهمية إستراتيجية، هاذ الأهمية الإستراتيجية خلالتنا نبنو واحد العقد مع هاذ الجمعيات، اللي تixelي يكونوا عند كل واحد فينا التزامات وحقوق، وهاذ الالتزامات والحقوق كتكون التزامات وحقوق داخل القانون، خاصة واحد الدورية ديال السيد الوزير الأول ديال 2003، اللي كتقول بأنه أي جمعية اللي كتأخذ من عند الدولة

دعم اللي هو أكثر من 50.000 درهم، خصها يكون عندها المحاسبة، وكل جمعية اللي عندها دعم أكثر من 500.000 درهم، خص يكون عندها مكتب افتتاح، اللي هو ( *le commissaire aux comptes* ).

إذن جميع الجمعيات اللي التزموا في هاذ الشفافية، درنا معهم شراكة، والله الحمد، اليوم وصلنا إلى توقيع مع 210 جمعية، منهم 32 جمعية وطنية، ومن 32 جمعية وطنية كاين 16 جمعية اللي داخله في الهيئة الوطنية ديال التخييم، إذن بقي فقط 9 جمعيات اللي مازال ما بغاوش يوقعوا، احنا متفائلين بأنه إن شاء الله غادي يدخلوا في هذ المسار ديال التصحيح وديال العمل الجيد لبناء واحد الإستراتيجية وطنية، لا للأطفال ولا للشباب بالنسبة لجميع المواطنين، لا في المدن ولا في القرى.

وشكرا السيد الرئيس.

#### السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد الوزير، الكلمة للفريق الحركي في إطار التعقيب، فليتفضل الأستاذ مروان.

#### المستشار السيد إدريس مروان:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير، هاذ الشي اللي قلتو مزيان، كيفرح، ولكن من هنا حتى نبادو في هاذ الشي كاين وقت، كاين شباب ضائع، فبغيناكم تاخذوا الملبدة، وتنطلقوا في العمل ديال تجهيز على الأقل بعض المقرات ولو يكون مؤقت ذاك الشي، لأن أنتم اهضرتو على مسائل حقيقية ديال الشباب الآن، أنتم اللي جبدتوها، الوسائل العصرية ديال التواصل غادي تخرج على الشباب ديالنا، المسائل اللي هضرتو عليها أيضا، القضايا الحقيقية ديال الشباب، هذا خصو الوقت ديالو والظرف الزمني اللازم باش يمكن تشتاغلوا فيه بطريقة جيدة.

لكن من هنا لتمامك بغينا يكون واحد الالتزام ديالكم حول على الأقل أن المناطق النائية والمناطق المعزولة تنطلق هي أيضا في التوجه الصحيح والجيد، وتولي تتعتبر كلامنا عندو م عنى، وكلامكم اللي سمعوه بلا شك واحد العداد ديال الشباب في المغرب والمواطنين أنه فعلا غادي يكون مبني على عدم الإقصاء الجهوي، على عدم الإقصاء الترابي، على عدم الإقصاء فيما يتعلق بمختلف أصناف الشباب، تكلمتم على

اليافعين، تكلمتم على ديال 32 عام، تكلمتم على الداري الصغار، هذا مهم جدا.

إذن أود فقط أن أؤكد على أنه منذ الآن هاذوك المناطق اللي بعيدة اللي ما عندها والوا، نبادو بها. وشكرا.

#### السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار المحترم، في إطار التعقيب أيضا الكلمة لفريق التجمع الدستوري الموحد.

#### المستشار السيد خير بلخير:

شكرا، تشكر السيد الوزير على الأجوبة ديالو، واحنا كندعمو السيد الوزير بهذا التصحيح الذي يقوم به والمحاسبة والشفافية، لأن المحاسبة والشفافية هي اللي غادي تعطينا الجمعيات اللي غادي تخدم في نطاق الشفافية.

ونطلب من السيد الوزير باش يزيد في العمل ديالو، ولا بد أن نعمل جميعا لأن هذا الشباب هو المستقبل ديال المغرب، نعرف أن الحالة التي يعيش فيها الشباب على الصعيد الوطني، وهو الانحراف والمخدرات، ولهذا لا بد من إشراك الجميع لمحاربة هذه الآفات لأن هاذو هما أبناء المستقبل.

وشكرا السيد الوزير.

#### السيد رئيس الجلسة:

لكم الكلمة السيد الوزير للرد على التعقيبين معا، تفضلوا في إطار 4 دقائق.

#### السيد وزير الشباب والرياضة:

شكرا السيد الرئيس.

السادة المستشارين المحترمين،

أولا بغيت نقول بأنه أنا متفق مع التعقيب بأنه الوقت يمر، وأنه كاين شباب اللي تيجتاج واحد العرض من طرف الدولة، خاصة في المناطق النائية، اللي هو مهم هو خصنا نعرفو بأنه هذه الملاعب السوسيو رياضية ديال القرب، اللي الوزارة بدأتها في ظرف وجيز، حيث أنه في ثمان أشهر، الحمد لله، قدرنا باش ناخذو الأراضي، قدرنا باش نخلق المشروع، وناخذو المهندسين، ونبدأ في المشروع، واليوم ع ندي شرف باش نقول لكم بأنه كاين تقريبا 20 مشروعا اللي هي تقربت

باش توجده، واللي غادي تبدأ في جميع مدن المملكة، لا هي حضارية أو نائية.

النقطة الثانية، هو أن هاذ المشروع ديال هاذ المراكز السوسيو رياضية للقرب، اللي فيها رياضة، ولكن فيها واحد دار الشباب اللي فيها الترفيه بالنسبة للشباب، الحمد لله اليوم وقعنا على 78 ملعب أو نادي للقرب زائد على هادوك العشرين، اللي غادي يخلينا نوصلو إن شاء الله إلى 100 ملعب في آخر هذه السنة.

أنا أطلب بأنه جميع المناطق اللي هما عندهم خصاص باش يكاتبوا الوزارة، ويساعدوا الوزارة باش تقتني هادوك الأراضي وتبدأ في هاذ المشاريع.

النقطة الثانية اللي بغيت نعقب عليها، السيد الرئيس، السادة المستشارين المحترمين، هو أنه أيضا عندنا شباب اللي هما شباب ممتازين، وأنا حصل لي الشرف باش حضرت في المهرجان الوطني ديال (le théâtre)، اللي الحمد لله في جميع أنحاء المملكة كان عندنا شباب اللي تيديروا واحد العمل اللي هو عمل بكل صراحة إيجابي، اليوم عندنا المهرجان الوطني للطفولة، احنا نتوجدو التخييم، إذن كاين برامج كبيرة اللي هي موجودة، واللي يمكن لي نقول لكم بأنه الحمد لله الشباب المغربي عندو موهبات، واللي يمكن لنا نشوفو بأنه كاين واحد التفأل اللي هو مهم بالنسبة لنا اليوم كوزارة، هو أنه الشركاء ديالنا، اللي خصهم يشاركونا باش يصلحوا معنا هذا الشباب، خصهم يكونوا أيضا في المستوى، ولكن الشركاء معنا اليوم لما تشوفو المجالس ديالهم تنلقاو بأنه ما تيديروش (les assemblées générales)، لما تشوفو العمر ديال الرؤساء ديالهم، تنلقاو بأنهم شيوخ وليس شباب، لما تشوفو واش معهم النساء، تنلقاو بأن ما معهم حتى شي امرأة، لما تشوفو واش معهم الشباب في المكاتب، ما تنلقاو حتى شي شاب.

إذن احنا اليوم تنطالبو من هذه القبة بأن الجمعيات والشركاء خصهم حتى هما يديروا التأهيل ديالهم باش يواكبوا هذا الإصلاح الجديد، اللي انتما تنطالبو به، واللي الحكومة كتأيدكم في المطالبة إليه. والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

**السيد رئيس الجلسة:**

شكرا لكم السيد الوزير، السؤال الأخير عندكم كيتعلق بإصلاح قطاع الرياضة وإرساء أسس الاحتراف بالنسبة للرياضة ذات المستوى العالمي، للمستشارين المحترمين السادة : عبد الحمد بلقيل، محمد كريم،

عبد الكبير بوقية، خليلد الإبراهيمي، عزيز الفيلاي، محمد زاز، عمر حداد بابا، ناجي الفخاري، عبد العالي الحسيين، التيجاني حباشيش، السعد بنزروال، رضى بوطيب، فوزي بنعلال، محمد بنزيدية، رفيق بناصر، جمال بنريعة.

الكلمة لأحد السادة المستشارين لبط السؤال، فليفضل مشكورا.

**المستشار السيد عبد الحميد بلقيل:**

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السادة المستشارون،

تعتبر الرياضة وسيلة لتأطير الشباب، وتساهم إلى حد كبير في تفتحه واندماحه في المجتمع، كما تلعب دورا هاما في التماسك الاجتماعي، وقد أصبح اليوم موضوع انتظارات كبرى نظرا للإنجازات المحققة من طرف رياضيي النخبة، وهذا يؤثر بشكل أو بآخر على الوعي الجماعي وعلى معنويات المجتمعات والشعوب، كما تساهم في تدعيم أسس الهوية الثقافية لكل بلد، وبذلك تعتبر الإنجازات الرياضية والتاريخ الرياضي للبلدان جزء لا يتجزأ من رصيدها الذي تعتر به، لذا فإصلاح قطاع الرياضة رهين بتحسين شروط وإطار الممارسة الرياضية ذات التنافس العالي.

لذا نسألكم، السيد الوزير، هل هناك نية لتحديث الهياكل المنظمة للمجال الرياضي؟

هل تم التفكير في ملاءمة الإطار المؤسساتي والقانوني والتنظيمي للقطاع؟

هل هناك منهجية لتنمية وتأهيل البنيات التحتية؟

وهل هناك سياسة مستدامة في مجال التكوين وتنمية رياضة الهواة والرياضة المدرسية؟

وشكرا السيد الوزير.

**السيد رئيس الجلسة:**

شكرا السيد المستشار، ولكم الكلمة السيد الوزير للإجابة على السؤال، تفضل.

**السيد وزير الشباب والرياضة:**

شكرا السيد الرئيس، شكرا السيد المستشار المحترم.

لكرة القدم واحد الدبلوم اللي هو (brevet des entraineurs) بالنسبة للمكونين والمدربين.

وبالنسبة للشراكة، بغيت نشكر الجامعات المحلية جزيل الشكر، لأن هاذ ملاعب القرب اللي تديروها، تديروها بشراكة مع الجامعات المحلية جزيل الشكر، لأن هاذ ملاعب القرب اللي تديروها بشراكة مع الجامعات المحلية، تيعطيونا الأرض، وتشاركوا معنا ماليا، واليد الواحدة لا تصفق، اليوم تنشوفو بأن الرياضة بهاذ الشراكة تتخلينا نرجعو للثوابت اللي تكلمنا عليها.

أنا متيقن بأنه هاذ الأربع نقط اللي هي مهمة، اللي هما ثابتة، غادي تعطينا النتائج ديال الرياضة النخبوية، وأنا متفائل إن شاء الله بأنه النتائج غادي تجي من بعد ما هاذ السياسة غادي تبلور وغادي تنفذ في الأرضية.

وشكرا.

#### السيد رئيس الجلسة:

باسمكم جميعا أشكر السيد الوزير على مساهمته في هذه الجلسة ... الكلمة للمستشار المحترم، الكلمة للفريق الاستقلالي للتعقيب على جواب السيد الوزير، تفضلوا، أعتذر.

#### المستشار السيد عبد الكبير برقية:

شكرا السيد الرئيس.

السيدة المستشارة،

السادة المستشارين،

السادة الوزراء المحترمين،

معالي الوزير،

نتابع حيويتمكم ونشاطكم في مختلف الجهات، وبكل صراحة نؤمن بأنه سوف تكون نتائج حسنة، إن شاء الله، إلا أن وزارتم هي فقيرة وفقيرة جدا في ميزانيتها، كيف يمكن مواجهة المشاكل المطروحة بالنسبة للشباب حينما نفتقر إلى إمكانيات مادية؟ ولكن ما هو أخطر، وهو أن هناك افتقار في العناصر البشرية، هذا خطر إذا لم تكن إمكانيات يمكن أن نحسن حالة العنصر البشري لنؤطر الجمعيات، فتمم باجتماعات مع جمعيات بطبيعة الحال، أي جمعيات؟ الجمعيات التي تفتقر إلى مادة؟

الجمعيات التي تفتقر إلى تأطير؟ الجمعيات التي تفتقر إلى مختصين بالنسبة للشباب؟ علما بأنه حينما نتحدث عن الشباب، نتحدث عن

أولا أظن بأنه لبناء رياضة نخبوية ونتائج مهمة، من الواجب أن نعمل على بناء الثوابت، والثوابت في الرياضة هي مبنية على أربع قواعد مهمة:

أولا: الحكامة الجيدة؛

ثانيا: البنية التحتية؛

ثالثا: التكوين؛

رابعا: الشراكة، مع إدخال المال في هذا المجال.

وبناء على هذه الثوابت، عملت الوزارة للعمل بالنسبة للحكامة الجيدة بإدخال واقتراح قانون للنواب المستشارين والغرفة الأولى المحترمين، هاذ القانون اللي هو القانون 30.09، هو قانون مهم جدا، حيث سوف يعطينا الفرصة للإدخال أول مرة في المملكة الاحتراف والشركات الرياضية لبناء رياضة اللي هي محترفة وعندها تنافسية علمية.

النقطة الثانية، وهو بالنسبة للحكامة، حيث أنه وقعنا لأول مرة في تاريخ المملكة مع 44 جامعة رياضية اتفاقيات أهداف، التي تعطينا الأهداف ديال الجامعات وأيضا التزامات الوزارة، مع تحديد الوقت لكل جامعة باش توصل الأهداف ديالها والدعم المالي الذي تحتاجه للتوصل لهذا.

وفي نفس الوقت، في نطاق الحكامة الجيدة عملنا وأخذنا ثلاث

شركات علمية للافتحاص باش تساعد هاذ الجامعات لتصل إلى

المستوى، لا على المستوى التقني والنتائج، ولكن أيضا على المستوى ديال التدبير.

بالنسبة للبنية التحتية، الحمد لله، اليوم حركنا بطريقة قوية الملاعب الكبرى، وأيضا هاذ الملاعب ديال القرب اللي هي داخل الأحياء، واللي غادي نقولوها، إنشاء الله، في 2016 غادي نوصول ل1000 ملعب ديال الأحياء، اللي غادي يعاود يعطي يجيب الرياضة للناس، وماشي نخيلو الناس هما ال لي يمسيو للرياضة، لأن اللي حصل في السنوات الأخيرة هو أنه الملاعب رجعت عمارات، والرياضة هربت من المدينة والناس خصهم يخرجوا من المدينة باش يمسيو يديروا الرياضة، إذن احنا غادي نرجعو الاعتبار للرياضة وغادي نرجعوها للأحياء.

النقطة الثالثة، اللي هي مهمة، هي التكوين، لما جيت إلى الوزارة لقيت بأن المعهد الملكي لتكوين الأطر مقبول، فتحناه ودخلنا 180 شاب، وفي السنة الماجية إن شاء الله غادي ندخلو 300 شاب باش يكون في الرياضة التكوين والأطر المناسبة، وعملنا مع الجامعة المغربية

الأجيال الصاعدة، نتحدث عن مستقبل الأمة، أي تأطير يوجد بالنسبة لهؤلاء الشباب؟

إن الوقت الثالث هو أهم وقت بالنسبة للشباب، ولكن نفتقر نهائياً لا بالنسبة للمشاريع التي قمتم بها، حينما نرى أن هناك في أي مكان أن الشباب يقرنون في أراضي فارغة، ولو لم تكن هناك أي بنايات يمكن أن يكون بجانب هؤلاء الشباب مختصين وأطر في مستوى عالي. تحدثتم فعلاً عن المعهد الملكي لمولاي رشيد، ولا يمكننا إلا أن نعتز بالمستوى العالي لأساتذته ولإدارته، غير أنه لا بد أن تعطى جميع الوسائل لمسايرة مثل التكوين، لأنه التكوين أساسي بالنسبة للعنصر البشري، أهم من المنجزات والبنائات، يمكن أن نقوم ببنائات في وقت محدد، ولا يمكن أن نقوم بتهييء عنصر بشري في وقت محدد، لذا لا بد من التكوين أن يكون في بدايته وفي محطة اهتمامكم في أول الأمر.

معالي الوزير،

في الواقع، ما نتحدث عنه، وهو بالنسبة للبنائات القديمة، وتحدث أحد الأخوة عن العالم القروي، هناك انعدام تام لوجود أي بنية تحتية بالنسبة للرياضة وللشباب نهائياً، فهذا لا بد أن تكون محط عنايتكم وهي العالم القروي بالنسبة للتجهيزات الضرورية، ولكن نلح مرة أخرى على تكوين العنصر البشري الذي هو أهم شيء. وشكراً.

#### السيد رئيس الجلسة:

شكراً لكم، الكلمة لكم السيد الوزير للرد على التعقيب، إذا كان هناك رد؟

#### السيد وزير الشباب والرياضة:

أنا أريد فقط القول بأنني أشاطر رأي السيد المحترم، حيث أنه الوزارة فقيرة بالنسبة للإمكانات المادية، ولكنها غنية بالنسبة للموارد البشرية، بكل صراحة وتتكلم معكم بالمعقول، القينا بأنه عدد من الناس اللي اليوم دخلوا في هاذ البرنامج وهاذ الدينامية الجديدة، واللّي تخلق لهم واحد الحماس، واللّي اليوم الحمد لله المندوبين ديال الشباب والرياضة تيمشيو وتبرجعوا مندوبي مبيعات بالنسبة للوزارة في جميع أقاليم المملكة مع رؤساء الجهات، مع رؤساء المجالس المنتخبة، مع عمال صاحب الجلالة.

إذن اليوم، الحمد لله، كايين واحد الدينامية، أنا متفق معك بأنه كايين مشكل، هو أنه في الخمس السنوات القادمة الثلث ديال هاذ الناس غادي يمشيو للتقاعد، إذن خصنا نجيبو واحد الإستراتيجية ديال إدخال دم جديد للوزارة، وفي نفس الوقت متفق معك بأن التكوين هو مهم، ولهذا هدف المعهد الملكي لمولاي رشيد اليوم راه احنا تنعأودو إعادة البناء فيه باش يكون إن شاء الله مفتوح في شهر شنتبر مع الدخول المدرسي القادم.

أما بالنسبة للمناطق النائية، أنا متفق معك، وأظن بأنه كايين واحد الغياب ديال البنية التحتية، وأنا مستعد باش نديرو واحد البرنامج باش نعملو هاذ المناطق النائية البنية التحتية، ومنساوش بأنه كايين لعابة دوليين كبار، اللّي خرجوا من المناطق النائية، واللّي خصنا نصفقو على هاذ المناطق، لأنه بالنسبة للتنقيب، لا جميع الرياضات : كرة القدم أو ألعاب القوى، راه في المناطق النائية اللّي تنلقاو أفضل اللاعبين وأفضل الرياضيين.

وشكراً السيد المستشار المحترم.

#### السيد رئيس الجلسة:

شكراً لكم السيد الوزير، شكراً على المساهمة، ونتنقل مباشرة إلى الأسئلة الموجهة إلى السيدة وزيرة الصحة، وعددها ثلاث، السؤال الآتي الأول موجه إلى السيدة وزيرة الصحة حول معاناة مرضى القصور الكلوي، للمستشارين المحترمين السادة: حكيم بن شماش، محمد اجبيل، حسان البركاني، عبد اللطيف اسطنبولي، عبد السلام الباكوري، أحمد التوزي، الحسن بلمقدم، مصطفى الرداد، محمد العقاوي، أحمد شد، الوجداني مصطفى أو البوجادي مصطفى، عبد الرحيم واعمر، جمال بونخير، محمد البطاح، يونس العراقي، عبد الله خنوف، الميلود ناصر، عبد الرحمان لبداك، الصخي حبوب، محمد عبدو عز الدين، عبد الرحيم عثمان، عابد شكاييل.

الكلمة لأحد السادة المستشارين لشرح السؤال.

#### المستشار السيد عبد الرحيم عثمان:

السيد الرئيس،

أخوتي، إخواني المستشارين،

السيدة الوزيرة المحترمة،

كما يعلم الجميع، يعاني العديد من مرضى القصور الكلوي من التكلفة المرتفعة للعلاج ومن انعدام المؤسسات الاستشفائية المتخصصة

في بعض أقاليم المملكة، إلى جانب افتقار عدد من المؤسسات إلى التجهيزات الضرورية والأطر الطبية المتخصصة وتمركزها في المدن الكبرى على حساب المناطق النائية.

فللإشارة، فعدد كبير من المغاربة يلتحقون سنويا بلائحة الذين يعانون من هذا الداء الخطير، كما أن عدد الوفيات نتيجة هذا المرض لازال كبيرا كذلك، ويرجع ذلك بالأساس إلى عدم تمكن المرضى من الحصول على العلاج أو عدم الاستمرار فيه بسبب التكلفة العالية، كما تعاني مصالح المستشفيات العمومية المخصصة لهذا الغرض من كثافة الواردين عليها، وتعجز بعض الأحيان طاقتها الاستيعابية عن استقبالهم في المدن، دون التكلم عن العالم القروي والمناطق النائية، مما يضطرها إلى تأجيل مواعيد استقبال المرضى، في حين أن مرض القصور الكلوي - كما تعلمون - غير قابل للتأجيل، لأن الانتظار فيه يعني الموت.

ولذلك، فإننا نسألكم، السيدة الوزيرة، ما هي التدابير الاستعجالية التي ستتخذها وزارتكم لإنقاذ حياة هؤلاء المواطنين؟ وما الذي ستقومون به من أجل حل هذا المشكل المستمر على الصعيد الوطني؟

وما هي الوضعية القانونية للجمعيات التي تمارس داخل المستشفيات العمومية وبإمكانيات الدولة، فمنهم من يقصي بعض المرضى، وتستغل في بعض الأحيان لأغراض شخصية، لا أقول أغراض سياسية، ولكن أغراض شخصية وعدم توفر الشفافية في التسيير؟

وشكرا

**السيد رئيس الجلسة:**

شكرا للسيد المستشار، ا لسيدة الوزيرة لك الكلمة للإجابة عن

السؤال.

**السيدة ياسمينه بادو وزيرة الصحة:**

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،

السيدتين المستشارتين،

السادة المستشارين،

حقيقة كما جاء على لسانكم وأشاطركم الرأي، من بين الأمراض المزمنة حقيقة والذي يعاني بها الكثير هم الأمراض ديابال القصور الكلوي، وحقيقة كنا في بلادنا نعاني من نقص حاد من المراكز لتصفية الدم، بحيث كانت هناك لوائح الانتظار، وكما جاء على لسانكم،

السيد المستشار المحترم، أصبحت تلك اللوائح لوائح الموت، لأنه كان ينتظر دائما أن يموت أحد من المرضى ليحل مريض جديد محل من توفي، إذن فقد أعطينا أهمية قصوى وبالغة على الخصوص لهذا الملف، ووضعناه ما بين التحديات التي رفعتها وزارة الصحة.

فالبرنامج اللي عملنا، أولا دعمنا البنيات الموجودة حاليا وأمددناها بالتجهيزات، وخصوصا الموارد البشرية والمستلزمات الطبية الكافية، لماذا؟ لأنه في بعض الأحيان تكون المركز، تيقونوا هناك التجهيزات والآليات، ولكن ما تيمكش نزيدو حصة إضافية اللي يمكن غادي تستوعب كل لائحة الانتظار، لأن كان هناك نقص في الموارد البشرية، فدعمنا باش نمرو من حصتين في اليوم إلى ثلاثة حصص.

ثم كايين هناك تسريع في وتيرة بناء وتجهيز عدة مراكز اللي كان العدد دياها 25، واللي هاذ السنة غادي يفتحوها 13 الأبواب دياهم.

كذلك، وهذا هو الأساسي، واللي دخلناه كآلية جديدة لدعم هذا البرنامج؟ واللي اخذينا على عاتقنا في وزارة الصحة، وقلناه والتزمنا أمام السادة المستشارين، على أنه في آخر هذه السنة، ونتمنى أنه يكون قبل آخر هذه السنة ما ييقاش شي مواطن مغربي باقي مسجل في لائحة الانتظار، كيف؟ احنا راه عرفنا أنه إذا بقينا في هذه الوتيرة ديابال البناء وديال التكوين راه ما غادينش نستوعبو هاذ اللوائح ديابال الانتظار، فاشترينا الخدمات من القطاع الخاص، وها ذ شراء الخدمات، يمكن لي نقول لكم على أنه اليوم في عدة مدن، من ضمنها آسفي وبني ملال والحسيمة، شفشاون، العرائش، الداخلة، أكادير، ورزازات، خريبكة، ومدن أخرى اللي ما بقاتش فيها لوائح الانتظار بحكم هذه الشراكة اللي وضعناها مع القطاع الخاص.

واحنا الاتجاه اللي غادي نمشيو لو دابا هو أنه في المدن الكبرى اللي فيهم الاختصاصيين غادي يكون هناك شراء للخدمات، في حين أنه المدن اللي ما تتعرفش هناك اختصاصيين في هاذ المرض ديابال القصور الكلوي بالقطاع الخاص، تماك اللي غادي نبنو مراكز، وراه تنبرمو كذلك، وخصنا نوهو كذلك بالشراكة المتميزة اللي عندنا مع الجمعيات العاملة في هذا المجال.

**السيد رئيس الجلسة:**

شكرا لكم، الكلمة في إطار التعقيب للسادة المستشارين.

**المستشار السيد عابد شكيل:**

السيد الرئيس،



السيدة الوزيرة، لا أريد أن أقول أكثر مما قلتكم أنتم، السيدة الوزيرة، أنكم تعترفون أن لازال مغاربة مصابون بهذا المرض لم يستفيدوا من العلاج، والشارع راه يعرف ذلك، راه عامر بالناس اللي ما صابوش، فعلا التجأتم إلى بعض الجمعيات، ولكن غير باش يكون في اخباركم، السيدة الوزيرة، بأنه هاذوك الجمعيات راهم فيهم الزيونية، والأكثرية دياهم دابا عاد وزير من الحكومة دياك يشتكى من نفس الشيء، تقول لك بأنه ما تيديروش لا جمع عام ولا شيء، تينظروا غير شي حاجة يتسماو، أنا ما تنقولش كلهم، بل تنقدم التشكرات ديالي للجمعيات اللي تيقوموا، ولكن عدد كبير منهم اللي هو ما خدامش بذاك الشيء اللي كنا ننتظر منه.

هاذ المشكل ما يمكنش لنا نقولو بأننا راه احنا عاجلناه، لذا أنا أقترح على السيدة الوزيرة: لماذا ما نفكروش كدول أخرى باش نقضيو على هاذ المرض هو زرع الأعضاء بالخصوص؟ كايين احنا عندنا حوا دث السير كثيرة، لماذا لم نستفد من هادوك الناس اللي تيموتوا شبان، ويمكن لنا ناخذو الكلاوي دياهم لهاذ الناس اللي هما تنخسرو عليهم أموال، وهاذ الشيء ماشي غير عندنا احنا، في دول أخرى، وبالخصوص في الدول اللي كتعرفيها أنت كثيرة.

فأنا أنتظر من السيدة الوزيرة بأن ماشي غير تفكر إلا في هاذ الحل، ولكن تفكر في حلول أخرى، لأن المغاربة أكثر لم يستفيدوا من هذا العلاج، وكوبي متيقنة السيدة الوزيرة بأنه عدد كبير تيموتوا لأنه ما تيصيوش اللي يداويهم، ومتيصيوش الوسائل، ومتيصيوش ... وحتى الأطر والأطباء المختصين عندكم ماشي كا فيين، وراه جاء في الكلمة ديالك.

#### السيد رئيس الجلسة:

لك الكلمة السيدة الوزيرة للإجابة على التعقيب.

#### السيدة وزيرة الصحة:

اللي بغيت أن أوكد، السيد المستشار المحترم، قلتها وأؤكدها، وهذا التزام أخذته وزارة الصحة أمامكم، أنه في آخر السنة ما غيقاوش لوائح الانتظار، في الشق المتعلق بالنسبة للجمعيات أنا احترم العمل الجمعي، احترم الجمعيات، احترم المجتمع المدني الذي يقوم حقيقة بواحد العمل جبار، واللي كان جاء وملا واحد الفراغ في وقت معين، واحنا تنراقبو هاذ الجمعيات، عندنا اتفاقيات معها وكاين هناك مراقبة.

في الشق المتعلق بزرع الأعضاء وبالخصوص زرع الكلي، أنا متفقة معكم ما يمكنش أن العلاج يكون هو فقط، كاينة الوقاية باش الناس ما تبقاش تمرض ويتزايد المرض، ويتكاثروا الحالات، كاين التكفل، ولكن كذلك كاين زرع الكلي، إذن عملنا باش نعززو مراكز زرع الكلي ونطورها داخل المراكز الاستشفائية، وابعينا في أفق سنة 2020 نقومو بواحد 500 عملية لزرع الكلي سنويا، ولكن نتعرفوا الآن غادي نقومو بحملة أن الإشكالية الحقيقية بالنسبة لزرع الكلي ماشي هي الخبرة، ماشي هي الكفاءات، ماشي هما التجهيزات، عندنا في المراكز الاستشفائية الجامعية الخبرات الكافية لزرع الكلي، المشكلة هي مشكلة مازالت ثقافية، لأن القوانين كذلك راها موجودة، خصنا تكون هناك توعية اللي راه ابدينا نشتغلو على وصلات وعلى التحسيس باش الناس أتحا بعد الوفاة دياها يديروا الهبة ديال الأعضاء دياهم، وأظن هذا يعني هو اللي غادي يمكن ينقذ حياة وحياة، وهذه مسؤوليتنا جميعا لتحسيس وتوعية المواطنين في هذا المجال.

وشكرا.

#### السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

السؤال الثامن موجه أيضا إلى السيدة وزيرة الصحة حول الإدمان على المخدرات، للمستشارين المحترمين السادة: حكيم بن شماش، فريدة النعيمي، الشيخ أحمدو أديدا، عبد الرحيم عثمان، ابراهيم بنديدي، الحسيني علوي مولاي إدريس، أحمد الكور، عزيز اللبار، عبد الرزاق الورزازي، المغاري إسماعيل، مصطفى التومة، المكسي الحنكوري، الحسين الحداوي، المخلص الحسين، محمد اطريش.

الكلمة لأحد السادة المستشارين لبط السؤال.

#### المستشار السيد محمد اطريش:

لقد عرف الإدمان على المخدرات في بلادنا تفاقما مستمرا خلال السنوات الأخيرة، سواء على الصعيد الكمي أو الكيفي، والحقيقة المقلقة والصادمة هي أن الشريحة العمرية، التي تعاني من الإدمان، أصبحت تمتد لتشمل المراهقين وأطفالا صغارا أحيانا.

وإذا كان هناك إجماع حول العواقب الوخيمة لهذه الظاهرة على الصعيد الوطني، وعلى الصعيد الاجتماعي والصحة العقلية والبدنية للمدمنين، وكذا على الاقتصاد الوطني، وإذا كانت محاربة هذه الظاهرة والوقاية منها لا تقع على عاتق وزارة الصحة وحدها، بل يجب تعبئة كل

القوى الحية في المجتمع من أجل التصدي لهذه الآفة الخطيرة التي تفتك بشبابنا وبأطفالنا.

فإننا نعتبر أن مسؤولية معالجة الإدمان تقع على عاتق هذه الوزارة، التي يجب عليها تدارك النقص الحاصل والمهول في عدد من المصحات المختصة في هذا المجال، وبذل الجهود الاستثنائية من أجل محاصرة هذه الظاهرة وتطويرها تماما.

ولذلك وجب التواصل مع هذه الشريحة والاهتمام بميولاتها وقدراتها وصقل مواهبها وتوجيهها وتأطيرها، وذلك في تهييء فضاءات متعددة لانتقاء شر هذه الآفة والوقاية منها، وكما تفضل السيد وزير الشبيبة والرياضة أن هناك فضاءات اجتماعية ورياضية هي بدورها تساهم في حل هذه المشكلة، وهذا الجانب أيضا يقوي من اهتمام الشباب بالرياضة من أجل نسيان هذا الإدمان الخطير، الذي ينعكس سلبا على مجتمعنا وعلى أجيالنا.

السيدة الوزيرة، نسائلكم عن البرنامج الذي اعتمده الوزارة لتوفير العلاج من الإدمان على المخدرات لكافة المصابين في جميع جهات المملكة؟ وهل هناك طرق جديدة يمكنها أن توصلنا إلى التخفيف من هذا العبء.

وشكرا السيد الرئيس.

#### السيد رئيس الجلسة:

شكرا للمستشار المحترم، لك الكلمة السيدة الوزيرة للإجابة على السؤال.

#### السيدة وزيرة الصحة:

شكرا السيد الرئيس.

السيدتين المستشارتين،

السادة المستشارين،

في البداية أريد أن أشاطركم، السيد المستشار، على أن هذه

الظاهرة، ظاهرة الإدمان على المخدرات عرفت أولا استفحالا كبيرا في السنوات الأخيرة ببلادنا، كما أشاطركم الرأي على أنه لا بد أن نقول على أن محاربة هذه الظاهرة لا تتجلى في توفير فقط مراكز العلاج على الإدمان، إذن اللي بغيت نقول هو أنها مسؤولية ماشي هي مسؤولية وحدها على عاتق وزارة واحدة، وهي وزارة الصحة، بل هي كما جاء

على لسانكم، السيد المستشار، هي واحد المسؤولية مشتركة نتقاسمها مع العديد من الوزارات، من ضمنها وزارة الشبيبة والرياضة.

إذن الوقاية أولا كتبقى هي الأنجع، هي الوقاية، والوقاية باش؟ هي التحسيس، هي الفضاءات ديال الرياضة، الكل اللي يمكن أن بملأ ذاك الفراغ ديال الوقت الثالث ديال الشباب باش ما يخليهمش يتعاطوا للمخدرات، إذن خصنا نعملو واحد برنامج توعية متكاملة، تعهد على الإعلام والتربية والاتصال، وذلك من أجل خلق ثقافة مشتركة، ترتكز على روح الإمام السليم بمخاطر المخدرات، تبعنا لنهجع "إطلاع أكثر يعني مخاطر أقل" المتبعة لدى المنظومة الدولية حاليا لجعل الشباب يتفادى تعاطي المخدرات.

إذن احنا على مستوى الوزارة اعتمدنا على إستراتيجية وطنية، ترتكز خصوصا على تحسين الخدمات العلاجية، أنا متفقة معكم هاذ الشيء ما كافيش، ضروري الوقاية وذاك الشيء كلو اللي من قبل، ولكن احنا المسؤولية ديالنا هو أننا نوفرو العلاج، نوفرو الأدوية، نوفرو المراكز فأولا توفير نقط استشارية مختصة في جميع الأقاليم، هذا مهم لأن كاين الآباء اللي ما تيعرفوش فين بمشيو، مدججة ضمن استشارات الطب النفسي، وتوجد حاليا وحدات ومراكز مختصة للتكفل والعلاج من الإدمان بكل من المراكز الاستشفائية الجامعية ديال سلا والدار البيضاء وفاس، بالإضافة إلى المدن التي تعرف فيها الظاهرة تفاقما خطيرا كطنجة، تطوان، الناظور، الحسيمة.

تم إنجاز كذلك 14 وحدة استشارية مختصة في علاج الإدمان بجميع الجهات، وذلك في أفق 2012.

تكوين 53 طبيب في طب علاج الإدمان، لأن خصنا نعرفو بأن لحد الآن مكانش عندنا مختصين في الإدمان، كان مختصين في علم النفس، في (la psychiatrie) و (la psychologie)، ولكن الإدمان مكانش، دابا عاد بدا في المراكز الجامعية بالدار البيضاء.

التكفل بما يفوق 10.000 مدمن سنويا، وتم توقيع مؤخرا شراكات مع جمعيات لتمكينهم من التكوين وآليات الاشتغال، وفي هذا ال سياق تم تكوين 6 فرق من 5 متدخلين اجتماعيين للتكفل ومساندة متعاطي المخدرات في الشارع، مع حثهم على طلب العلاج، أعتذر، هو كاين برنامج طموح، لكن الوقت لا يسمح.

#### السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة الوزيرة، لكم الكلمة في إطار التعقيب، مرة أخرى أذكر بأن الوقت محدد بحكم القانون، وجب على الجميع احترامه، لأنه إذا تجاوزنا القانون سيكون على حساب الآخرين، الكلمة لكم السادة أعضاء الفريق.

### المستشار السيد عزيز اللبار:

شكرا السيد الرئيس، شكرا السيدة الوزيرة.

على كل أنا أستغرب لأن الجواب اللي هو في الأول، اسمحي لي أن أعبر لك على أسفي وخيبة أمل فريق الأصالة والمعاصرة على هاذ إعادة تكرار نفس الخطاب الكلاسيكي، اللي يئس منه المغاربة، لأن معضلة العلاج من المخدرات تبدأ دائما أساسا من التنشئة والتربية والوقاية والتحسيس بمخاطرها.

كذلك، لا يعقل أن نتحدث عن تنامي ظاهرة تعاطي المخدرات، والمشكل أن الذي يحمي ويرعى الاتجار في المخدرات أبناء بعض المسؤولين السياسيين اللي كشفت عليهم مجموعة من التقارير والجرائد الوطنية، بتورط أبناء أحد المسؤولين النقيبين والسياسيين بفاس بدون متابعة قضائية في هذا الشأن.

كذلك حكومتكم، السيدة الوزيرة، مع كل احترام لمرأة، كتحترمونها، هذا تورط بتواطؤ مع الحكومة ديالكم الحالية مع بعض الناس اللي هاد المدينة ديال فاس ما جبدتيهاش، جبدتي المدن الأخرى، الحكومة متورطة معهم وتيحكم هاد الشخص المعني بالأمر حتى في الحكومة ديالكم وحتى في الوزير الأول ديالكم.

كذلك نطالب بضرورة فتح تحقيق جدي ومسؤول حول الجهات اللي تتستر تنامي هذه الظاهرة ديال تعاطي المخدرات الصلبة، مقاهي الشيشة دائما كنعرفو شكون اللي وراءها، كذلك نتساءل من له المصلحة في توفير الحماية لشبكة ترويح المخدرات بكل أنواعها، خاصة متزعميها من أبناء بعض الإخوان اللي قلنا.

كذلك، السيدة الوزيرة، الحكومة كنطلبو منها احترام عمل القضاء المالي، ولا نسمح باقتحام قضاة بالإرهاب، وهما معينين من طرف جلالة الملك نصره الله وأيده، لأن هاذ الناس اللي كيتزعموا المخدرات، السيدة الوزيرة، هما ناضوا كيخرجوا باللواتف وكيسميو القضاة بالإرهاب لأن جابهم المجلس الأعلى لأن بغاو باش يجاروا هاد الناس المخدرين، اللي أنت السيدة الوزيرة والحكومة ديالكم، أنتم متواطئين معهم، تيحكم فيكم السيدة الوزيرة.

أما من الناحية ديال انتشار المخدرات بين الأطفال المراهقين، وخصوصا في المدارس الابتدائية والإعدادية والثانوية، وكذا في مقاهي الشيشات ومقاهي الألعاب وعلى جنبات الشوارع والأماكن غير المكشوفة، مخاطرها على هذه الشريحة الاجتماعية هي ضرب المجتمع بكامله، وتخريب أخلاقه وصحته، مما يشكل عائق للتنمية.

كذلك فإن الحلول الناجعة تكمن في التحسيس والتواصل والتربية، ثم توفير أجنحة خاصة في المستشفيات لعلاج مرضى الإدمان، أما اليوم نلتزم بالوقت لأن المشكل الأساسي والأولي، السيدة الوزيرة، تنعقد نقولها هو تواطؤ ما بين الحكومة ديالكم، ما بين الوزير الأول واللي هو رئيس الميليشيات في فاس وجهتها وجميع... وشكرا السيد الرئيس.

### السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار... أرجو أن تسمحوا للسيدة الوزيرة بأن ترد على التعقيب، وألتمس الهدوء، السيدة الوزيرة لك الكلمة في إطار الرد على التعقيب إن كان هناك رد.

### السيدة وزيرة الصحة:

شكرا لكم السيد الرئيس.

أنا أتأسف لأني كوزيرة الصحة كنت بغيت نجني وأنور الرأي العام حول ما تقوم به وزارة الصحة في سياستها الصحية لهذا البلاد من أجل إنقاذ المدمنين ومن أجل التكفل، هذا هو اللي المواطن المغربي ينتظره، أما العزوف اللي تنهضو عليه للسياسة، راه تيجي، معلوم شي واحد مواطن اليوم بسيط اللي تسمع التلفزيون وتسمع السيد النائب المحترم يتحدث عن أشياء اللي هي بعيدة عن السؤال الذي طرح، عن أشياء بعيدة ويعمل بوشاية كاذبة، لأنه يقول أن هناك أطفال وأبناء مسؤولين متورطين وهم مدمنين، هذا شيء خطير أصبح داخل قبة البرلمان.

أنا جئت كوزيرة الصحة لأجيب عن سؤال بسيط حول المدمنين، هذا هو اللي باغين، هذا هو المواطن ينتظر ماذا تعمل وزارة الصحة للتكفل بالمدمنين، مجاتش تسمع أشنو واقع في فاس والقضاة والإرهاب، يعني أشياء اللي أنا بنفسي مفهمتهاش وغير مفهومة، ولكن كذلك السيد الرئيس المحترم غير مقبولة من طرف السيد المستشار المحترم، الواحد خصو يحترم المؤسسات.

### السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيدة الوزيرة، ننتقل إلى السؤال الثالث والأخير ... إذا كان الأمر يتعلق بسير الجلسة، أرجوكم أن نبتعد عن المواضيع الخارجة عن جدول الأعمال، تفضل.

### المستشار السيد حكيم بن شماش:

شكروا السيد الرئيس.

لا بد أن نمر لنقطة نظام مرتبطة بالتسيير، لأنه كنسمعوا على لسان السيدة الوزيرة دروس في الأخلاق، احنا منقبلوش دروس في الأخلاق، كان من الواجب أنها تقدم اعتذار للمؤسسة على التأخير هي الأولى، ثانيا ليس من حق السيدة الوزيرة أن تصادر حق السيد المستشار في أن يصوغ السؤال بالطريقة التي تروق له، ما هياش في موقع تعطينا دروس كيفاش نؤدي الدور ديالنا كبرلمانيين.

ثم هاد الشي مرتبط بصميم تسيير الجلسة، السيد الرئيس، من العيب زميل مستشار كيلقي سؤال وأحد السادة المستشارين تقاطعوا مستعملا كلاما لا يليق بمهذو المؤسسة، أقل ما يقال أنه ماشي معقول، خليو السيد يعبر راه احنا في بلد ييني ديمقراطيته شيئا فشيئا، خليوننا نعبرو على الآراء ديالنا بالطريقة اللي احنا باغينها، وبالطريقة اللي حنا فاهمينها، وكنتحملو فيها مسؤوليتنا، متجيش السيدة الوزيرة وتعطينا دروس في الأخلاق، تجيب في حدود السؤال، إلى كانت الملاحظة ديال السيد المستشار خارج إطار الاختصاص ديالها، تقول أنا ماشي في موقع كيسمح لي نجابو على الملاحظات لأنه ماشي في الاختصاص ديالي. وشكرا.

### السيد رئيس الجلسة:

على كل حال الموضوع كبير كبير جدا، موضوع كبير جدا، لا يمكن أن نتناوله في هذه الدقائق البسيطة على حساب الأسئلة الأخرى، نمر إلى السؤال الأخير المتعلق بوزيرة الصحة، أرجو أن تكون نقطة نظام قصيرة، وتدخل في موضوع الجلسة.

### المستشار السيد عبد الحميد فاتحي:

فعلا، لأنه مع كامل الأسف، السيد الرئيس، أن الرئاسة تتحمل المسؤولية الكبرى في تدبير الجلسة، من البداية بدأ الأمر متعثر، كل ضوابط النظام الداخلي لم تحترم في هذه الجلسة، لا التوقيت، لا في الأسئلة، لا في التعقيب، لا في الإحاطات، وحتى نقط نظام يجب أن تكون في محلها، لذلك أطلبكم بممارسة مسؤوليتكم على الجلسة.

### السيد رئيس الجلسة:

شكرا، ولكن أذكر بأن القانون الداخلي لا يتطرق إلى جميع المواضيع، ولا يتطرق كيف يطرح الإنسان سؤاله؟ ولا يتطرق إلى كيف يمكن للوزير أن يجيب؟ أرجو أن نحتكم إلى الأعراف والتقاليد والفضيلة والأخلاق الفاضلة، القانون لا يتطرق إلى جميع ما يمكن أن يقوم به البرلماني أو الوزير، هناك أعراف وتقاليد برلمانية عريقة يتعامل بها، نرجو أن نتجاوب مع بعضنا البعض في إطار من اللياقة ومن الاحترام المتبادل، هذا هو المقصود.

لكي لا نضيع وقت المجلس، أمر إلى السؤال الثالث الموجه إلى السيدة وزيرة الصحة حول الوضع الصحي ببلادنا، للمستشارين المحترمين السادة: حكيم بن شماش، صالح اقميزة، أحمد السنيتي، بن الشريقي محمد لفحل، محمد بنمسعود، الحبيب بنطالب، جمال الدين العكروود، عمار عبد الفتاح، العربي المرامي، عبد الحميد بنعلوش، عبد السلام الممس، محمد الكادي، عبد القادر لبريكي، أحمد الحنصالي، محمد المنص وري، مكى الحنكوري، الحفيظ أحتيت.

الكلمة لأحد السادة المستشارين لبسط سؤاله.

### المستشار السيد مكى الحنكوري:

شكرا السيد الوزير.

زملائي المستشارين،

زميلائي المستشارات،

أعد السادة المستشارين والسادة الوزراء أن تدخل سيكون في مجال ألا هو المجال ديال العمل الحكومي، المراقبة ديال العمل الحكومي، ومن خلاله أتقدم بسؤال للسيدة الوزيرة.

السيدة الوزيرة، من خلال التصريح الحكومي والمناقشة في إطار اللجنة، تقدمتم لنا ببرنامج طموح وبأرقام، أقول أنه نظريا مهمة، إلا أنه بعد مرور نصف الفترة تبين لنا أن الوضع لا يدعو للاطمئنان، لماذا لا يدعو للاطمئنان؟

أولا، هناك حالة المستشفيات، المستشفيات تعيش وضعية فيما يخص الأطر، سواء الطبية أو شبه الطبية، بل هناك أكثر من ذلك، هناك مستشفيات بنيت بأثمان باهظة، هناك من لم تبدئ رغم مرور مدة طويلة، وهناك من بدأت بطريقة محتشمة.

الوضعية ديال المستشفيات لا بد منهضرو في القضية ديال

المستشفيات على المستعجلات.

بغيت نقول على أنه بطبيعة الحال احنا ما عندناش العصا الساحرة، ولكن الكل وبشهادة الجميع، وأنا أنور العديد من المستشفيات في العديد من الأقاليم، ونقرأ الكثير كذلك خلال الصحف، ونستمع إلى المواطنين بحكم موقعنا وموقع العديد من نتحدث معه كالمتمتعين.

ولكن رغم كل ما يمكن أن يقال، كايين هناك تحسن ملموس على صعيد المستشفيات، بغيت نعطي المثال ديال الأدوية، السيد المستشار، طبعا كايين هناك أدوية حيوية اللي ما يمكنش ما تكونش في المستعجلات لإنقاذ المرضى، تم في آخر السن ة الماضية مراجعة هذه اللائحة، وحتى امشينا أبعد من ذلك، رجعنا تعلقو في باب المستشفيات الأدوية، وكذلك الميزانية المخصصة للأدوية، لا بالنسبة للمستعجلات ولا بالنسبة بصفة عامة للمستشفى، يعني عرفت أولا ارتفاعا ملحوظا، كما أننا أدخلنا منهجية الحكامة الجيدة في تدبير الأدوية، في حين أن اليوم نادرا اللي تنسمعو الناس اللي كيجيو وتيقولوا ما لقيتس الدواء، نادر فين تنسمعو سير عاود ثاني اشري الإبرة والخيط، هاذ الشيء ما بقيناش نسمعو بحال اللي كنا تنسمعو من قبل.

شيء آخر هضرتو، السيد المستشار، وتشكركم اللي شرتو إلى الأنسولين، قلنا على أن الأنسولين، ودرنا بلاغ هاذي شهر، باش نؤكدو على أننا تشريو الكافي من الأنسولين، والأنسولين متواجدة في المراكز الصحية، وأكثر من ذلك البلاغ أشار إلى الرقم، اسمحو لي ما عنديش هنا، ولكن ذاك الرقم اللي تنعطيوه للشكايات ديال المواطنين اللي ما لقاش الأنسولين في شي مركز صحي يعيط لداك الرقم يدير الشكاية باش نعرفو علاش الأنسولين ما كاييناش؟ لأن الأنسولين كايين في جميع المراكز الصحية، وحتى هي أدخلنا لها واحد الميكانيزمات ديال الحكامة الجيدة باش تكون هناك (*traçabilité*) ديال الأدوية.

أنا أشاطركم الرأي بالنسبة للمستعجلات وبالنسبة للمداومة على أنه كايين نقص في القانون اللي تينص عليه في المرسوم ديال المداومة، أنه أقصى بعض الاختصاصات وأن التعويضات هي هزيلة، والآن رها موضوعه رهن النقاش في اللجنة مع النقابات اللي باش نشوفو كيفاش غادي نحسنو ونوسعو الاختصاصات، أكثر من ذلك غادي نديرو مرسوم جديد بالنسبة للمداومة، لأن كايين هناك فئات من غير الإختصاصيين، كايين غير اللي تيسوق سيارة الإسعاف خصو يدخل كذلك في المداومة أو (*le brancardier*) أو الناس اللي تيشتاغلوا

السيدة الوزيرة، كما يعرف المستعجلات هو المرأة ديال الخدمات الصحية، المستعجلات الوضع دياها لا يطمئن، وتقريبا نقدر نقول نعمم على المغرب ابتداء من العاصمة، المستعجلات فيها واحد الفوضى، أولا اللي تلاحظو انعدام الأطباء في المجال الاختصاصي.

السيدة الوزيرة، قمتم بمبادرة هي التعويض ديال بعض المداومات، المبادرة الأصل دياها في الفلسفة دياها مهمة، إلا أنها فيها ن قص كبير، النقص الأول هي التعويضات هزيلة لا تشجع الأطباء، النقص الثاني نوع الأطباء، هناك نوع من الأطباء يستفيد وآخرون لا يستفيدون، لا يعقل أنه مثلا الطبيب جراح وما كايينش الراديو وطبيب الأشعة، الطبيب الجراح لا يمكن أن يشتغل بدون طبيب أشعة، لذا أرجو منكم إعادة النظر في القضية ديال المستعجلات.

القضية الأخرى، القضية ديال الأدوية، هناك أدوية مستعجلة، لا يعقل أن تكون هناك أدوية ذات استعجالية، أنه إذا مكانش المريض يموت في ثوان، مع الأسف تنسجلو في حالات عديدة الانعدام دياها. أخيرا، قرأتم مثلي الانعدام أو النقص في مادة الأنسولين، كايين نقص في مادة الأنسولين في بعض المستشفيات، السيدة الوزيرة، هضرتو دابا على الوقاية بالنسبة للكلي، تعرفون أنه واحد المجموعة ديال أمراض الكلي نتيجة مرض السكري، إذن كيف يمكن أن نقوم بوقاية دون أدوية استعجالية؟

هناك نقطة أخرى، هي القضية ديال التطبيب، واحد النقطة ما شرتس لها السيدة الوزيرة هي القضية ديال الانتقالات، فعلا كايين هناك قانون، أنا أسجل أنه هذا القانون لو كان فيه نقص، علاش؟ لأنه تيخوي بعض المناطق من الأطباء على حساب مناطق نائية، ونعطيك أمثلة ديال مدن كان فيها 5 ديال الجراحين وبفعل القانون مشاو وبقي فيها غير واحد، إذن، إذا كان القانون ندافعو عليه، هو القانون اللي يعيد الانتشار ديال الاختصاصيين، ماشي القانون اللي غادي ينقص من الانتشار ديال الاختصاصيين.

**السيد رئيس الجلسة:**

شكرا، الكلمة للسيد الوزيرة للإجابة على السؤال.

**السيدة وزيرة الصحة:**

السيد الرئيس،

السيدتين المستشارتين،

السادة المستشارين،

في المستشفى خارج أوقات العمل، إذن أظن أنني جاوبت على كل  
تساؤلاتكم.

وشكرا.

**السيد رئيس الجلسة:**

شكرا السيدة الوزيرة، الكلمة لكم السادة المستشارين.

**المستشار السيد محمد المنصوري:**

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيدة الوزيرة،

السيد الرئيس المحترم،

الوضعية الصحية في المغرب متدهورة لا في المدن ولا في القرى، أولا  
قسم المستعجلات يعانون المواطنون الكثير، ثانيا أمراض مزمنة هي اللي  
كتعاني الناس اللي ما عندهم التأمين، الناس ديال العالم القروي  
(الفلاحين) ما عندهم لا التأمين، والناس فقراء، كيموتوا واحنا أين هي  
هاذ التغطية الصحية اللي كنتستناو هاذي سنين باش نديرو لهاذ الناس  
الفلاحين والناس اللي كيعانيو واللي كيموتوا.

أما في العالم القروي أيضا، لازالت الصحة ما كايناش ولا تدرس ولا  
ماء ولا الضوء ولا حتى شي حاجة، إضافة إلى المناطق الجبلية التي تعاني  
عدة كيلومترات.

رابعا لنذكرك، السيدة الوزيرة، على المستشفى ديال الخميسات، كنا  
جينا عندكم ودرنا معك جلسة احنا كبرلمانين ديال إقليم، هاذ  
السيطار اللي هو كاين من زمان، أول الاستقلال ولا كذا، المرضى ملي  
كتكون الشتا كيطيح عليهم كلشي، زعما راه كاين شي مرة يقول لك  
راه طاح.

ولهذا متى هاذ المستشفى اللي هو قريب للرباط والناس جالسين  
تحت... ولكن ديرو واحد اللحنة وسيرو شوفوا هاذ المستشفى، راه قريب  
باش يطيح، وكان عندنا واحد الإشكالية، السيدة الوزيرة، في إقليم  
الخميسات، واحد السيطار في الماس تبنى بجوج مليار ولا شي حاجة،  
راه مسدود ما عرفت شحال من سنة، شي أربع سنين ولا 5 سنين،  
واش خاص يدار؟ علاش ما يتحلش للمواطن اللي كيحي من الماس  
للخميسات في المثال 200 كلم، حتى يموت الواحد، اللي غادي يموت  
يموت، لاسيما العيالات اللي كيولدوا؟ وهذه الإشكالات كيخص تحل  
السيدة الوزيرة في أقرب وقت.

وشكرا.

**السيد رئيس الجلسة:**

شكرا للسيد المستشار، السيدة الوزيرة في إطار الرد على التعقيب.

**السيدة وزيرة الصحة:**

أنا ما يمكنش لنا نقولو وننفيو على أنه كاين عندنا نقص في  
الصحة، هذا شيء بديهي، ولكن ما يمكنش لنا نقول ما كايناش الصحة  
في بلادنا، أبدا كاين الصحة، أنا غير قبيلة قلت راه عندنا لوائح الانتظار  
بالنسبة لمرض القصور الكلوي، قلت في آخر السنة ما غاديش تبقى،  
غير تنتهضرو على وفيات الأمهات، في آخر مسح ديال المندوبية  
السامية للتخطيط، راه مرينا من 227 راه وصلنا إلى 130، وهاذ  
130 هو المؤشر اللي غادي نكونو تجاوزنا حتى المؤشر اللي خصنا  
نوصلو لو بالنسبة لأهداف الألفية.

أهداف الألفية كان خصنا نكونو في 2010 في 144، احنا  
وصلنا إلى 130 تجاوزنا أهداف الألفية، تكلمنا على الأدوية قلت على  
أنه اليوم لم نبق نواجه الإشكالية اللي كانت عندنا بالنسبة للأدوية في  
المستشفيات، بالنسبة للوزم الطبية، بالنسبة للتوزيع ديال الأطباء، وقال  
المستشار بأنه الحركة الانتقالية كتخوي، راه ماشي الحركة الانتقالية  
تتخوي الأخصائيين، هذه السنة على الخصوص تخاو الأخصائيين لأنه  
وزارة التعليم العالي كذلك في حاجة إلى الأساتذة الجامعيين، بالخصوص  
أنه كاين كليات طب مقبلين اللي غادي يتفتحوا، واللي تفتحت في  
وجدة، ولتعزير الكليات، إذن حلوا (les postes) ديال (les  
professeurs assistants) بكثر، هذا هو اللي جعل على أنه كان  
الامتصاص ديال الاختصاصيين، وما قدرناش نواجهوهم بالعدد ديال  
الذين تكونوا هذه السنة.

إذن غير بالنسبة للمج هود الذي نقوم به بشراكة مع جمعية للا  
سلمى لمحاربة داء السرطان، راه دزنا من 10 مليون درهم ديال الأدوية  
إلى 300 مليون ديال الأدوية، واللي غادي يمكن لنا هاذ السنة أو  
السنة المقبلة أننا ناخذو وتكفلو بكل المعوزين.

كاين هناك مجهودات، بطبيعة الحال راه في ظرف وجيز لا يمكن لنا  
أن نحسن التراكمات ديال السنوات، ولكن خصنا نقولو بأنه كاين  
مجهود يبذل، وهذا المجهود بداو النتائج والمؤشرات وبالارقام كتعطي  
النتائج ديالها.

وشكرا.

**السيد رئيس الجلسة:**

شكرا لك السيدة الوزيرة، شكرا على المساهمة، ومنتقل إلى السؤال الآتي الموجه إلى السيد وزير التشغيل والتكوين المهني حول مشروع التعويض عن فقدان الشغل، للمستشارين المحترمين السادة : حكيم بن شماش، الشكاف سيداتي، جواد وهيب، العربي المحرشي، محمد أبو الحدادي، محمد الحمايدي، أحمد الإدريسي، عبد كرم الحمس، الطيبي علوي مولاي الأمين، عباد عبد الله، علال عزيزوني، عمار بوشعيب، محمد اطريش.

الكلمة لأحد السادة المستشارين لشرح السؤال.

#### المستشار السيد محمد بوالحدادي:

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السادة المستشارين،

يعتبر التشغيل قطاعا ذا أهمية كبيرة في تفعيل دينامية الاقتصاد الوطني والمساهمة في إرساء دعائم التنمية الاقتصادية والاجتماعية لبلادنا، وقد قطعت بلادنا أشواطاً مهمة في مجال ترسيخ الديمقراطية الاجتماعية، سواء في خلال الحماية الاجتماعية وتفعيل آليات الحوار الاجتماعي واستتباب السلم الاجتماعي بضمان حقوق كافة الأطراف للإنتاج، وفي هذا الصدد، ولتعزيز المكتسبات التي تحققت في هذا المجال، وحماية الأجراء في حالة فقدانهم للعمل لأسباب خارج إرادتهم، فقد أضحى من اللازم سن آليات وتدابير لتعويض العمال عن فقدان الشغل، وقد عرضت الحكومة خلال جولة الحوار الاجتماعي لدورة شتنبر 2008 مشروعاً يتعلق بالتعويض عن فقدان الشغل، إلا أنه لحد الآن لم يعرف مصيره بعد.

لذلك نسألكم، السيد الوزير:

أولاً، أين وصل مشروع التعويض عن فقدان الشغل؟

ثانياً، هل سيتم استشارة مختلف الفرقاء لإعداد هذا المشروع؟  
وشكراً.

#### السيد رئيس الجلسة:

شكراً للسيد المستشار المحترم، الكلمة للسيد الوزير للإجابة عن

السؤال، فليفضل.

#### السيد جمال أغماني وزير التشغيل والتكوين المهني:

شكراً لفريق الأصالة والمعاصرة لطرحه لهذا السؤال الهام حول ملف أعتبره شخصياً من الملفات الأساسية، لأنه يتعلق باستكمال أو تعزيز

شبكة الحماية الاجتماعية ببلادنا، ولما نتكلم على شبكة الحماية الاجتماعية، نتكلم في الواقع على تعزيز كل أدوات وإمكانات التدخل المؤسساتية لحماية الأجراء.

بطبيعة الحال هذا مشروع، وهنا النقطة التي أكدتها في الجانب الثاني لسؤالكم، هل سيتم استشارة الفرقاء؟ نعم يتم استشارة الفرقاء، لو لم تكن نستشير الفرقاء لكان هذا المشروع قد خرج ووصل إلى مناقشته بمجلسكم الموقر، لكن الرغبة ديال الاستشارة، خصوصاً في الملفات الاجتماعية طلبت، للتذكير كان هناك مشروع قديم ومنذ تحملنا المسؤولية قمنا بدراسة اكتوارية جديدة من طرف الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، تمخض عنها تقديم مشروع جديد، أصبح مشروع التعويض عن فقدان الشغل لأي سبب كان، في السابق كان المشروع يرتبط بصعوبة المقابلة.

ثانياً، أصبح من حق الأجير الذي يستفيد من التعويض عن فقدان الشغل، أن يستفيد كذلك خلال مدة ديال 6 أشهر من تعويض مادي، تعويض يحتفظ بالحقوق الاجتماعية ديالو أي التغطية الصحية، والتعويضات بالنسبة للأطفال.

الجانب الجديد، عادة داخل أنظمة الضمان الاجتماعي يتم تمويل هاذ الصندوق في الضمان الاجتماعي عن طريق الاشتراك ما بين الأجراء والمشغلين، الجديد أنه خلال جولة الحوار الاجتماعي الأولى وصلنا إلى توافق ما بين كافة الشركاء وإحالة المشروع على المجلس الإداري للصندوق الضمان الاجتماعي لدراسة أجهزته.

خلال آخر جولة ديال الحوار الاجتماعي طلبت المركزيات النقابية من السيد الوزير الأول أن يتم دراسة مساهمة الدولة في تمويل هذا الصندوق للتخفيف من الأعباء المادية، تعلق الأمر بالمشغلين أو الأجراء، فكانت استجابة السيد الوزير الأول لمساهمة الدولة في التمويل، والتي يمكن نقول بأنه الدورة ديال المجلس الإداري بقيت مفتوحة، التي ترأسها خلال شهر يناير الماضي، بقت مفتوحة من أجل إعادة الدراسة الاكتوارية بناء على المعطى الجديد أن الدولة ستساهم بواحد القدر في التمويل لإخراج هذا الصندوق.

وأملنا هو سنة 2010 أن يكون هذا الصندوق - إن شاء الله - جاهز، وأملنا قبل ذلك أن نحيله على مجلسكم الموقر لدراسته وإقراره.

#### السيد رئيس الجلسة:

الكلمة لفريق الأصالة والمعاصرة في إطار التعقيب.

## المستشار السيد محمد اطربيش:

... هو بدوره يعرف تأخراً منذ سنة 2008، مع العلم أن الطبقة الشغيلة في حاجة إلى هذا المشروع، بحيث أن في هاذين السنتين حدث واحد العدد كثير من الإحالات والطردي، ويعني إحالة بعض العمال خارج دائرة الشغل، سواء عن إرادتهم أو بغير إرادتهم، ثم بالإضافة إلى طردهم وتشريحهم.

هذا الطرد أدى إلى تشريد عائلاتهم في عالم تتزايد فيه الأسعار الصاروخية، في عالم فيه الأزمة المالية الاقتصادية هي بدورها انعكست على هذه الشريحة الاجتماعية، والحكومة لازالت تتلكأ وتتأخر وتتباطأ في عملية استعجال هذا القانون، إلى كان شي طابع استعجالي هو هذا القانون هذا.

فالحكومة كانت كتعامل هاذ مشاريع القوانين بحالها بحال واحد المجموعة ديال مشاريع القوانين الآن اللي هي لازالت نائمة ولم تسرع من الوتيرة ديالها، بالرغم من أنها يعني عندها واحد الطابع اللي هو اقتصادي وطابع اجتماعي.

السيد الوزير، فلا بد أن يخرج إلى حيز التطبيق هذا القانون استكمالاً لذلك النقص وذاك الثغرات اللي هو كايين في قانون الشغل، واللي كايين في مدونة الشغل، اللي فيه واحد العدد كبير هو حقيقة تمر وفيه واحد العدد كبير من الفصول، كايين فيه مرونة وفيه واحد المجموعة ديال الحوايج اللي هي عندها يعني واح د السلبيات على حياة العامل الذي يجد نفسه خارج دائرة التأقلم الاجتماعي.

هذا ما نريد أيضا من السيد وزير التشغيل أن يسارع إلى توحيد هاذيك الصناديق ديال الضمان، أي أنها تحين القوانين ديالها، بالإضافة إلى استكمال هذه المنظومة، بالإضافة أيضا إلى الإشراك الكبير و الواسع للنقابات اللي هي عندها علاقة بالشغل والعمال.

وشكرا السيد الرئيس.

## السيد رئيس الجلسة:

شكرا المستشار المحترم، الكلمة لكم السيد الوزير.

## السيد وزير التشغيل والتكوين المهني:

أولا لإعادة التأكيد للسيد المستشار المحترم بالفريق المحترم أن المركزيات النقابية هي عضوة في المجلس الإداري للصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، وتساهم في كل الدراسات التقنية والسيناريوهات الممكنة.

في البداية، لا أخفيكم بكل وضوح كان هناك تحفظ حول المشروع، بعد التعديلات التي أدخلتها وزارة التشغيل وصلنا إلى التوافق بالإجماع، مشغلين، ممثلي الأجراء والحكومة، أحيل على المجلس الإداري للضمان الاجتماعي، هناك ثلاث سيناريوهات التي يجب الاختيار فيهم، وكل سيناريو يتطلب تحملات مالية.

وتكلمتم على الظرفية الاقتصادية، هدفنا ع دم الزيادة، تعلق الأمر بالاشتراكات على المشغلين، تعلق الأمر كذلك بالأجراء، تحملات جديدة، لأن التحملات كذلك سيؤديها الأجراء ويؤديها المشغلون، لهذا تدخلت الدولة وقبلت المساهمة في التمويل، وستكون أول تجربة على أن الدولة تساهم في التمويل ديال الصناديق الاجتماع ية ببلادنا، لم يسبق لدولة أن تحملت مسؤولية ديال اشتراكات داخل الضمان الاجتماعي إلا في الفترة الحالية ديال الأزمة الاقتصادية اللي تحملت إلى حدود يناير- دجنبر 2009 ما يناهز تحملات الاشتراكات لفائدة 112 ألف أجير وأجيورة.

وشكرا، وأنا معكم على ضرورة الإخراج وال تسريع من إخراجها في أقرب وقت ممكن.

## السيد رئيس الجلسة:

نتنقل إلى السؤال الموجه إلى السيد وزير التشغيل والتكوين المهني حول تطبيق القانون الاجتماعي عند العاملين بقطاع النقل، للمستشارين المحترمين السادة: عبد الرحيم الرماح، عبد السلام خيرات، محمد الهبطي، حسن القاسمي، العربي الحبشي، الصادق الرغيوني، أحمد العاطفي، عبد الحميد فاتحي، عبد المالك أفرياط، محمد لشكر، حسن أكليم، محمد دعيدة.

الكلمة لأحد السادة المستشارين لبطس السؤال.

## المستشار السيد محمد لشكر:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

سأكون جد مختصر لطرح هذا السؤال، لذلك أمر إلى السؤال.

يشغل قطاع النقل مئات الآلاف من المأجورين على المستوى الوطني، بمن فيهم سائقي سيارات الأجرة الصغيرة والكبيرة والحافلات والشاحنات وعمال المحطات الطرقية وشركات النقل، غير أن الأغلبية الساحقة منه لا يطبق عليهم القانون الاجتماعي، إذ لا وجود لبطاقة



الشغل ولا لبيانات الأجر، ولا يتم احترام ساعات العمل القانونية، حيث يجبر السائقون على العمل طيلة النهار والليل، وهو ما يؤدي إلى الكثير من حوادث السير التي تقع بسبب الإرهاق والتعب، ولا يتم التصريح بهم لدى الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي إلا بنسبة قليلة، وحتى هذه النسبة من التصريحات جلها غير صحيحة، وهو ما يؤدي إلى حرمان العمال من خدمات الصندوق، كما يؤدي إلى حرمان الصندوق من أموال طائلة.

وقد عرف هذا القطاع حوارا ونقاشا واسعين خلال المراحل الأخيرة بين مهنيي هذا القطاع والحكومة ممثلة في وزارة النقل، أفضى إلى توافق على مدونة السير، في حين لم يتم الاهتمام بتطبيق القانون الاجتماعي رغم أهميته القصوى، وما لذلك من انعكاسات سلبية عن الأوضاع الاجتماعية لجميع العاملين بهذا القطاع.

لذلك، السيد الوزير، أمام هذه الوضعية، ن سائلكم: ما هي الخطوات العملية والإجرائية التي ستتخذونها من أجل تطبيق قانون الشغل وقانون الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي على جميع العاملين بهذا القطاع بهدف حماية حقوق السائقين والعمال ووضع حد لهدر أموال صندوق الضمان الاجتماعي؟

وشكرا السيد الرئيس.

#### السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد المستشار، لكم الكلمة السيد الوزير للإجابة على السؤال.

#### السيد وزير التشغيل والتكوين المهني:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا للفريق الفدرالي على طرحه لهذا السؤال، اللي في الواقع يتناول واحد القطاع، واللي يجب القول بكل صراحة يتعايش فيه القطاع المنظم والقطاع الغير المنظم، ويمكن لي نضيف والقطاع ديال المشتغلين لحسابهم الخاص، هذا هو واقع قطاع النقل الذي ذكرتم، السيد المستشار المحترم، لما كنقول نقل الخواص أو لفائدتهم أي ما نسميهم نحن في مصطلحنا الأجراء المستقلون بذاتهم.

بطبيعة الحال، والدليل هو أنه ولا أحد يمكن يقول لي اليوم اشحال الناس خدامين في هذا القطاع؟ قلتو في سؤالكم الآلاف، مئات الآلاف نتفق، هذا دليل على أننا أمام واحد الوضعية جد معقدة فيما يخص تطبيق القانون الاجتماعي وقانون الضمان الاجتماعي، قانون الضمان

الاجتماعي يجري ويطبق لما تكون غلاقة الشغل قائمة على عقد الشغل، وهذا هو القانون ديال الضمان الاجتماعي اللي الآن جاري به العمل. وفي هذا الصدد، بناء على واحد التشخيص اللي تم القيام به مع الضمان الاجتماعي لهذا القطاع، كانت هناك حملات ديال المراقبة وديال التفتيش يمكن لي نذكر لك بعض المعطيات، صححنا وضعية أو التصريح ب 10 آلاف أجير في قطاع النقل، ولكن كيبقى رقم غير معبر، القيام بواحد العدد ديال زيارات التفتيش واحد 15 ألف زيارة تفتيش ومراقبة، وما يواجها بالأساس هو القطاع غير المنظم المستقلون، منهم سائقو الطاكسيات وسائقي الحافلات وسائقي الكميوات إلى غير ذلك من الأشياء، إذن هذه وضعية حقيقية.

كيف لحد الآن الطريقة اللي اشتغلنا بها أو اللي ابدينا نشتغل بها مع قطاع النقل، بطبيعة الحال يقوم الآن الضمان الاجتماعي منذ تقريبا أربعة أشهر أو خمسة أشهر بواحد الدراسة خاصة لفهم ميكانيزمات القطاع لضبطها جيدا، لأن كما كتعرفوا الإصلاح اللي دخل فيه الضمان الاجتماعي، وهذا اللي جعل جودة خدمات الضمان الاجتماعي ترتفع، ويرتفع معها كذلك عدد الأجراء المصرح بهم ببلادنا اللي انتقل - كما تعرفون - من مليون و 800 ألف سنة 2006، إلى اليوم إلى 2 مليون و 300 ألف في نهاية 2009، وهذا مع طي جد مهم رغم كل الإكراهات التي كانت، إكراهات الظرفية الاقتصادية، إكراهات ما ندخلش في التفاصيل ديالها.

جانب آخر ويمكن اشتغلنا به، وهو مؤخرا تم الترخيص لإحداث تعاضدية لمهنيي النقل بمدينة الدار البيضاء، التي أحدثت من طرف واحد مجموعة من الجمعيات المهنية، ستؤم ن لهم التأمين الصحي، هادو اللي كنسميهم حنايا الأجراء المستقلون بذاتهم، لأنه ما يمكنش يتم التصريح بهم في الضمان الاجتماعي، ما عندهم علاقات شغلية. الجانب الثاني، وهو المواكبة الاجتماعية، وهذه المواكبة الاجتماعية سمحت لنا الأمس، غير بعيد، هادي 24 ساعة بالتوقيع على اتفاقية شغل جماعية تم قطاع جد مهم بميناء الدار البيضاء ديال النقل الثقيل، تم ما بين 4500 حتى 5000 أجير، فيها التزامات متبادلة من طرف الأجراء، من طرف المشغلين، الجمعيات المهنية للتصريح بأجرائها للحماية الاجتماعية، احترام ساعات العمل اللي تكلمتو عليها، إلى غير ذلك... مما يتضمنه قانون الشغل في هذا المجال.

كذلك عندنا البرنامج اللي طلقناه ديال البرنامج الوطني، شكرا  
عفاوا.

### السيد رئيس الجلسة:

الكلمة لأحد السادة المستشارين في إطار التعقيب، تفضلوا.

### المستشار السيد عبد الرحيم الرماح:

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

ما أريد إضافته في التعقيب حول هذا الموضوع : السيد الوزير،  
بالموازاة مع الفترة التي تمت فيها المصادقة على المدونة ديال السير وقعت  
الاتفاقية ديال الشراكة اللي فيها الوزارة ديالكم بالإضافة لوزارة الداخلية  
ووزارة التجهيز، وزارة الإسكان، وزارة الصحة، وب طبيعة الحالة مجموعة  
هيئة العمران، اللي فيها الشق الاجتماعي بطبيعة الحال، كايينة فقرة اللي  
كتهم الوزارة ديالكم السيد الوزير، تتعلق بالتزام وزارتكم بعقد لقاءات  
لتوضيح الجانب ديال القانون ديال الشغل وديال الضمان الاجتماعي  
بالنسبة للمهنيين، بطبيعة الحال يبدو أنه هذه الاتفاقية لحد الآن مازالت  
ما تفعلاتش.

لكن ما أريد إضافته، السيد الوزير، هو نفس المنطق خصنا نتعاملو  
به، القانون الاجتماعي خصنا نتعاملو معه بنفس المنطق اللي كتعاملو  
مع القوانين الأخرى، بعدما كنكونو غاديين، بعدما كنمشيو بالسرعة  
كيوقفنا الدرك الملكي أو رجال الأمن، واش ماشي نفس المنطق يتم فيه  
التعامل مع مئات الآلاف اللي مكيطبقش القانون في شأنهم، كتلاحظوا  
إلى كان مئات الآلاف اللي ما كيتصرحش بهم في الضمان الاجتماعي،  
معناه محرومين من التغطية الصحية، ما متفقدش معكم، باغي غير  
نوضح.

السيد الوزير، ما نمشيوش للجان ديال القانون أنا كنتكلم معكم  
بوصفكم وزير ديال التشغيل فيما يتعلق في الحالة اللي واضح فيها  
القانون، والسؤال ديالنا راه واضح، احنا كنتكلمو على المأجورين.  
العلاقة ديال الشغل أن يكون عقد الشغل مكتوبا أو غير مكتوب  
من الناحية القانونية واضحة، فكل العاملين ال سائقين ديال الحافلات  
اللي كي عملوا هما معنيين، (*le contrat*) كايينة أو ما كاييناش هذا لا  
يهم، كيخدم كيخصو يتصرح به، نفس الشيء بالنسبة للحافلات،  
نفس الشيء بالنسب للمحطة الطرقية، كل المأجورين أن يكون عقد  
الشغل مكتوبا أو غير مكتوب التصريح القانون واضح.

لذلك كيخص يتدار مجهود والتوعية لتعميم التصريحات، وما قلناه  
على قانون الشغل غادي نقوله على الضمان الاجتماعي، نقوله على  
القانون ديال الشغل، فلذلك في هذا الجانب ... كذلك، السيد الوزير،  
ملي كنتكلم لي على السيارات ديال الأجراء، أنا كنتكلم على المأجورين،  
كم يشكل السائقين؟ السائقين هما اللي كيشكلوا 90%، غادي تديروا  
منتوج آخر كيتعلق بهذا، موضوع آخر، يكون، خصنا نفكرو فيه  
ونشوفوه.

كنتكلمو على المأجورين، لذلك في هذا الجانب خص بذل جهود  
لتعميم التصريحات على كل العاملين أي كل المأجورين، وخص برنامج  
في هذا الاتجاه هذا، من هذا الجانب كنعقول هذه المسألة كتطلب، أنا  
اسمحوا لي السيد الوزير قبل ما نجني شفت المصالح ديالكم، لا الضمان  
الاجتماعي ولا، في هذا الجانب خص شوية ديال التفعيل، والفقرة اللي  
كايينة أخيرا هنا كتوضح بأنه خص تكون لقاءات على مستوى الجهات  
وعلى المستوى المركزي في هذا الجانب.

شكرا

### السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار، لكم الكلمة السيد الوزير في إطار الرد على  
التعقيب في حدود دقيقتين من فضلكم.

### السيد وزير التشغيل والتكوين المهني:

شكرا السيد الرئيس.

السيد المستشار،

في الواقع أشاطرك الرأي خص يتبدل مجهود، لكن نبغيو باش يكون  
التوضيح مزيان، أنا ملي ابدت قلت بأنه ماشي قطاع سهل، ليس هذا  
قطاع حي صناعي دخلتي له والقيتي هذا رب شركة وهادو أجراء إلى  
غير ذلك، هناك صاحب الشاحنة اللي هو مستقل، وعندو ما يسميه  
اللي كيسوق معه ولا ك يعاونو واللي كيسميه صاحبو، ما كيسميهش  
حتى الشيفور ولا الكريسون ديالو، باش نحضرو باللغة اللي كيهضرو بها  
باش يسمعونا الناس ويفهونا علاش كنتداكرو، كيسميه صاحبو ماشي  
الخدام عندو، هادو مصطلحات ما خديتهمش أنا كبرت فيهم  
شخصيا، وأكثر من هذا قضيت خلال هذه المدة الف اصلة ما بين  
الاتفاق اللي تكلمتي عليه السيد المستشار المحترم اليوم في المناقشة مع  
هذه الفئات، مع أرباب الطاكسيات، مع الجمعيات المهنية بمختلف  
درجاتها: الثقيل، الخفيف، إلى غير ذلك من الدرجات المهنية.

الحصيلة لحد اليوم : الترخيص لتعاضدية بناء على دراسة ستسمح بتغطية صحية لفائدة المهنيين بتقريبا بمساهمة رمزية؛  
ثانيا، اتفاقية جماعية للشغل، واحنا كنعرفو الاتفاقيات الجماعية في الشغل شحال توقعت في تاريخ المغرب، بله وصلنا ل 42 اتفاقية جماعية للشغل، مهنيي النقل بميناء الدار البيضاء استطاعوا في ظرف ديال ستة أشهر الموا كبة ديال أطر وزارة التشغيل أن يصلوا إلى إبرام اتفاقية شغل جماعية اللي ما استطعناش نرموهم حتى في شركات ومؤسسات مهيكلة، وملى كنعني اتفاقية جماعية يعني 4500 حتى ل 5000 أجير اللي كان التغطية الصحية والاجتماعية ماشي كلها قائمة، تصريحات غير قائمة الذات إلى غير ذ لك، اليوم غادي يصبح هاد الشئ بالنسبة للميناء.

كاين عندنا إشكالات أخرى هي فئات اللي كنعقول لك سجلي في الضمان الاجتماعي مباشرة، وهو لا يتوفر على علاقة شغلية، وكتعرفوا تقرير لجنة تقصي الحقائق ديال مؤسستكم المحترمة اللي وقفت على حروقات أنه متسجلوش أجراء داخل ا ل ضمان الاجتماعي، و لحد الآن راه باقي الملف فيه عمليا مفتوح بالنسبة للناس اللي معندهم شغل أجير، واللي سجلوا خلال واحد المرحلة داخل الضمان الاجتماعي مطروح، اللي كنواعدوكم واللي عندي فيه ثقة هو أنه هاذ الاتفاقية الجماعية ديال الأمس، وكانت مناسبة لحضور العديد من رؤساء الجمعيات والفيديريالات ديال الأرباب العمل، اللي عبروا على إرادة أنهم نواكبوهم لإبرام اتفاقية شغل جماعية في قطاع مثلا نقل المسافرين.

#### السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

السؤال الثالث موجه لكم أيضا حول مآل قانون الإضراب، المقدم من طرف المستشارين ا لسادة: محمد المفيد، العلمي التازي، خيري بلخير، محمد عبو، إبراهيم الحب، إبراهيم الغوثي، محمد القلوب، مصطفى الشهباني، لحبيب لعلج، الحسين اشنكلي، الحو المربوح، لحسن بيجديكن، لحسن عباد، حسن سيلغوة، حسن عكاشة، عبد المالك لعرج، احمد أبرجي، محمد امزال، توفيق كميل.

الكلمة لأحد السادة المستشارين.

#### المستشار السيد توفيق كميل:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

السيدة المستشارة،

السادة المستشارين المحترمين،

إن حق الإضراب يضمنه الدستور، وهو من آليات الديمقراطية في التعبير عن احتجاجات الطبقة العاملة بكل أصنافها عن الوضعية المعنوية والمادية والاجتماعية، وكما هو آلية من آليات نضال الطبقة الشغيلة بعد استنفاد كل أساليب الحوار مع الأطراف المعنية، سواء كانت قطاعا خاصا أو قطاعا حكوميا.

إلا أنه وللأسف الشديد، وفي غياب قانون منظم للإضراب، أصبح الإضراب عن العمل يتخذ أشكالا أخرى غير نضالية، ومنزلقات تضر بمصالح المواطنين، وتؤثر على السير العادي للعديد من المؤسسات، منها بعض القطاعات الحيوية.

السيد الوزير، لقد التزم التصريح الحكومي أمام البرلمان بإخراج هذا القانون في عهد هذه الحكومة تفاديا لكل ما من شأنه أن يعرقل السير العادي لمصالح الدولة والمواطنين، وتفاديا لكل إجراء يمكن أن يحد من حق الطبقة الشغيلة في اتخاذ الإضراب كآلية من آليات النضال الديمقراطي.

لذا نسائلكم، السيد الوزى ر، عن مآل قانون الإضراب الذي سيساهم لا محالة في تنظيم هذا الحق وإعطائه الشرعية والفعالية الحقيقية في إطار تطوير المسار الديمقراطي الذي تنهجه بلادنا. وشكرا.

#### السيد رئيس الجلسة:

لكم الكلمة السيد الوزير.

#### السيد وزير التشغيل والتكوين المهني:

شكرا السيد المستشار المحترم في التجمع الوطني للأحرار لطرحة لهذا السؤال، اللي تيبان أول سؤال يطرح في الموضوع داخل مجلسكم الموقر. جوابا أود إخباركم أنه بالنسبة لهذا المشروع، بناء على الاتفاق اللي حصل ما بين الحكومة والمركزيات النقابية خلال جولة الحوار الاجتماعي الأخيرة والمخضر الموقع، أعدت وزارة التشغيل والتكوين المهني مشروع قانون تنظيمي ديال حق الإضراب، وتم تسليمه لكل المركزيات النقابية والإتحاد العام لمقاولات المغرب وجامعات غرف التجارة والصناعة وكذلك النقابات الأخرى اللي كييعرفها المغرب، هاذ المشروع اللي قمنا بإعداده:

- أولا للحفاظ على الحق الدستوري ديال ممارسة حق الإضراب؛

- تجريم المس بحق الإضراب؛

- وحماية حق الإضراب؛

- وضع واحد الضوابط لتنظيم حركة الإضراب كحق دستوري مشروع أقرته المواثيق الدولية اللي صادقها المغرب، وأقرته مختلف دساتير المملكة.

لكن لما كانشوفو المشهد اليوم كنلقاو كلشي كيمكن يدير الإضراب في المغرب، كتديروا الجمعية، كتديروا ودادية، كيديروا أي كان، كتديروا النقابة الأكثر تمثيلية والنقابة اللي ما عندها حتى تمثيلية تيمكن تدعي لممارسة حق الإضراب.

احنا اليوم بمهاد المشروع كنفولو أن للدعوة للإضراب كتيقني من حق المنظمات الأكثر تمثيلية، والمنظمات اللي ما عندهاش تمثيلية يلزمها أنها تلجأ إلى القاعدة الديمقراطية، أي تشوف واحد النسبة ديال الناس ديال 35% ديال الأجراء المعنيين أنهم يصوتوا على ممارسة حق الإضراب.

كذلك يضمن حق أساسي وهو حق ممارسة الإضراب بكل شروط الحماية ديالو، وحق كذلك حرية العمل في إطار من الضوابط، الجانب الجديد كذلك في المشروع الذي تقدمنا به، وهو أن القضاء سيصبح يلعب دورا أساسيا ومركزيا في مراقبة تطور ممارسة حق الإضراب، تعلق الأمر بطلب من المشغل أو بطلب كذلك من الأجراء المضربين. وكذلك على مستوى الجزاءات، هذا بشكل ملخص، على مستوى الجزاءات هناك نفس الجزاءات التي توجه إلى الأجير الذي خرق مقتضيات القانون، نفس الجزاءات في اتجاه المشغل الذي خرق مقتضيات القانون، كان مشغلا دولة، حكومة أو إدارات عمومية أو كان في القطاع الخاص.

كنظن اليوم مطروح هذا النقاش خلال جولة الحوار الاجتماعي اللي تسلمت المركزيات، ومجموعة ديال المركزيات كايين هناك نقاش أولي حوله، وخلال هذه اللقاءات المقبلة في الحوار الاجتماعي سيكون نقطة في جدول الأعمال.

**السيد رئيس الجلسة:**

شكرا للسيد الوزير، لكم الكلمة في إطار التعقيب، السيد المستشار تفضل.

**المستشار السيد توفيق كميل:**

شكرا السيد الرئيس.

نشكركم، السيد الوزير، على كافة المعطيات التي جاءت في جوابكم، وأتفق معكم على كل ما تفضلتم ببسطه حول هذا الموضوع، وكما جاء في كلامكم، السيد الوزير، حق الإضراب حق مقدس، لكن المطلوب الحفاظ عليه في إطار الضوابط القا نونية المتعارف عليها، ولا يجب أن يستغل يوم الإضراب كيوم راحة أو يوم عطلة لأنه يضر بمصالح المواطنين.

ونرجو في الأخير، السيد الوزير، أن تعمل الحكومة على الإسراع في إخراج هذا القانون المنظم للإضراب الذي سيخدم مصالح المواطنين والشغيلة في آن واحد.

وشكرا.

**السيد رئيس الجلسة:**

شكرا السيد المستشار، السيد الوزير هل لكم رد على التعقيب؟

**السيد وزير التشغيل والتكوين المهني:**

شكرا السيد المستشار المحترم، اللي يمكن لي نضيف هو أنه بحال القانون ديال التعويض عن فقدان الشغل، كل التشريعات المرتبطة بتنظيم العلاقات الاجتماعية تقضي واحد التوافق، تقتضي واحد الاستشارة قبلية، تقتضي أن كل الفرقاء يدلوا برأيهم. نحن منفتحون على كل الآراء ديال كل المركزيات وكذلك المشغلين أرباب العمل، وعندنا لقاءات مبرجة في الأيام المقبلة حول هاذ الموضوع ومواضيع أخرى، وكذلك حول موضوع يكتسي أهمية قصوى و مهمة كذلك، ويتمشى مع القانون التنظيمي للإضراب، هو قانون النقابات المهنية مثل قانون الأحزاب السياسية. شكرا.

**السيد رئيس الجلسة:**

باسمكم أشكر السيد الوزير على مساهمته القيمة، ومنتقل إلى السؤال الموجه إلى السيد وزير الإسكان والتعمير والتنمية المحلية حول التأخير في بعض الرخص من طرف الوكالات الحضرية، للمستشارين المحترمين السادة: إدريس الراضي، عبد الحميد الهاشي، عادل المعطي، لحسن نبيه، الغازي الغرارية، عمر الجزولي، البشير أهل احما، عبد الحميد أبرشان، محمد تاضومانت، المهدي زركو، محمد الحساني، محمد برطني، سلامة حفيظي.

القوانين والضوابط الجاري بها العمل، كذلك عدم استيفاء الشروط التقنية لكافة المصالح الخارجية المعنية بما فيها شروط السلامة وشروط الصحة التي تتطلبها الوقاية المدنية أو مصالح الماء والكهرباء والتلفون إلى آخره...

الإجراءات التي تم اتخاذها من قبل الوزارة من أجل تقليص الآجال وتسريع مسطرة البت أوردتها الدورية 2000/1500، الي أرسرت مسطرتي التسريع بالترخيص للمشاريع الكبرى والصغرى، وهكذا نجد بأن مسطرة المشاريع الكبرى، لتشجيع الاستثمارات تقضي بأن الملفات المعنية، بما فيها التشجيعات باش كتوضع عند الجماعات خصصها توجه داخل أجل لا يتعدى 3 أيام إلى الوكالات الحضرية، وكذا المصالح والمؤسسات المعنية الأخرى، والوكالة مجبرة حسب هذه الدورية داخل 10 أيام على دراسة الملف وبرمجة اجتماع اللجنة.

فيما يتعلق بمسطرة المشاريع الصغرى، الوكالة الحضرية تبرمج اجتماعات أسبوعية لدراسة الملفات المعروضة عليها، والتي تستوفي الشروط القانونية، ثم أنه من ضمن الإجراءات كذلك انتقال موظفي الوكالات الحضرية للجماعات النائية لدراسة المشاريع، وتم خلق عدد من الشبايبك، التي الشباك الوحيد التي تتم في إطاره دراسته، والتي يصل عددها اليوم لـ 96 شباك وحيد، بالإضافة إلى 23 ملحقة تابعة للوكالة الحضرية في التراب التي تتكون من أكثر من إقليم واحد، وهاذ 96 شباك وحيد على المستوى الوطني تيهم 128 جماعة حضرية و 591 جماعة قروية، في أفق تعميمه على كامل التراب الوطني، وهكذا نجد بأنه كايين هناك عمل يبذل، وهناك كذلك التفكير في إعادة النظر في هذه الدورية من أجل تحسين الآجال وتقليص هذه الآجال.

شكرا.

**السيد رئيس الجلسة:**

الأستاذ عبد المجيد الهاشي تفضل في إطار التعقيب.

**المستشار السيد عبد المجيد الهاشي:**

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير، احنا نعلم القوانين التي تنظم منح التراخيص، إنما سؤالنا كان واضح فيما يخص مسؤولية الوكالات الحضرية فقط، فكانت مجهودات لا ننكرها قامت بها الوكالات لتحسين أدائها وإضفاء نوع من الشفافية في عملها، وذلك بنشر الملفات المبرمجة قبل انعقاد اللجان، ونشر نتائج اللجان حتى يطلع عليها الجميع.

وسيتولى الإجابة عنه بالنيابة كاتب الدولة المكلف بالتنمية المحلية، الكلمة لأحد السادة المستشارين لشرح السؤال.

**المستشار السيد عبد المجيد الهاشي:**

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

السيد الوزير، لقد استبشرنا خيرا لما صرحتم لنا أنكم عملتم على وضع آليات لتسريع وتيرة منح رخص البناء من طرف الوكالات الحضرية، وبالفعل ومن الإنصاف فقد حصل تحسن نسبي لهذه العملية، لكنه غير كاف لما يتوخاه المستثمرون العقاريون وكافة المواطنين المعنيين، حيث بدأنا نسمع ونلاحظ ونقف على حالات كثيرة من ملفات الترخيص التي تدوم أسابيع وأحيانا شهورا، مما يعرقل ويعطل الاستثمار. لذا نسألكم، السيد الوزير، عن التدابير التي ستقوم بها لتحسين وتيرة منح التراخيص حتى لا نناقش مرة أخرى هذا الموضوع.

شكرا السيد الرئيس.

**السيد رئيس الجلسة:**

شكرا السيد المستشار، لكم الكلمة السيد الوزير.

**السيد عبد السلام المصباحي كاتب الدولة لدى وزير الإسكان**

**والتعمير والتنمية المحلية، المكلف بالتنمية المحلية:**

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،

السيدات والسادة المستشارين،

أولا شكرا للمستشار المحترم على طرحه لهذا السؤال، وكما تعلمون

فمسطرة الترخيص تنظمها القوانين الجاري بها العمل، خاصة قانون

12.90 المتعلق بالتعمير، وكذلك القانون 25.90 المتعلق

بالتشجيعات العقارية والمجموعات السكنية وتقسيم العقارات

دور الوكالة الحضرية حسب هذه القوانين ينحصر في التأطير التقني

وإبداء الرأي بمطابقة المشروع لوثائق التعمير، أما الرخصة، وكما لا يخفى

عليكم كذلك، فيسلمها رئيس الجماعة بعد تأكده من مطابقة المشروع

للضوابط الجاري بها العمل حسب المادة 41 من قانون 12.90،

وكذلك المادة 50 من الميثاق الجماعي.

وإذا وقع تأخير، وبدون شك أنه أحيانا يقع، فهو يعود بالأساس

إلى عدم استيفاء الملف لجميع مكوناته الإدارية المنصوص عليها في

حضور أعضاء من العمالة وحضور أعضاء من الجماعة وحضور أعضاء ممثلين للمصالح الخارجية بحسب هذه الدورية نفسها، وبالتالي تكون هناك ملاحظات من قبل هذه المصالح الخارجية.

أحيانا أخرى، فإن مكاتب الدراسات لا تجيب في الآجال القانونية المحددة على الملاحظات التي تبديها اللجان، وأحيانا كذلك أخرى أنه تقع إما مثلا فيما يتعلق بالغرب وقع عشر، وهذا التعثر راجع للفيضان، إذ أنه مثلا لإقليم سيدي سليمان الحديث، فإن العناصر التي تنتمي للمصلحة التقنية للعمالة قد عثت من أجل متابعة ومن أجل إحصاء هذه الفيضانات، وبالتالي فإننا نجد أن هناك تعثر نسبي مؤقت قد حدث.

لكن هناك وعي تام بضرورة تقليص الفترة، لأننا واعي في الوزارة بالمرودية لهذه الملفات على مستوى الاستثمار، وكذلك فإننا نلح في كل المجالس الإدارية التي نعقدتها، وآخرها مجلس الوكالة الحضرية للقنيطرة، على ضرورة التواصل مع كافة الأطراف الأخرى. شكر السيد المستشار المحترم.

#### السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد الوزير، شكرا على المساهمة، أما فيما يتعلق بالسؤال الموجه إلى السيدة وزيرة الطاقة والمعادن حول الصندوق الطاقوي، سيتم تأجيله إلى جلسة لاحقة بطلب من أصحابه، ومنتقل مباشرة إلى السؤال... نقطة نظام، فضلا.

#### المستشار السيد عبد الناصر الحسين:

شكرا السيد الرئيس.

غير نظرا للتأخر اللي وقع والتعطيل اللي وقع بالنسبة للأسئلة الأخرى، ما بقاش لنا الوقت، خاصة أن هذه الأسئلة ديالنا اللي هي مطلوبة من عند السادة ديالنا، نطلب منكم باش كذلك هاذ السؤال ديالنا تنطلبو التأخير ديالو باش وقع الطرح ديالو أثناء البث في جلسة لاحقة.

#### السيد رئيس الجلسة:

أش من سؤال أستاذ؟ ديال السياحة بجوج، إذن تنطلبو التأجيل ديالهم بجوج... تفضلي السيدة الرئيسة.

#### المستشارة السيدة زبيدة بوعيد:

السيد الرئيس،

لكن، السيد الوزير، اعلاش طرحنا هذا السؤال اليوم؟ نلاحظ أنه كايبة مغادرة واحد العدد من الأطر التقنية للوكالات الحضرية، هذه الملاحظة الأولى، نلاحظ كذلك أن الدورية رقم 1500 لا تطبق على الوجه المطلوب، يطبق جزء منها ولا تطبق كاملة.

رغم أن هناك الشباك الوحيد لازال يطلب من واضعي طلبات منح الترخيص رأي المصالح الخارجية، يقول له سير شوف لي ( les pompiers )، جيب لي الرأي ديالهم عاد آجي لعندي.

غياب السلاسة في دراسة الملفات، كذلك عدم تحيين المعطيات وعدم نشر النتائج، وإلى بغيتو الدليل، السيد الوزير، غادي تخسرو 5 دقائق، غادي تدخلو للبوابات ديال الوكالات الحضرية في 5 دقائق غادي تلقاو بأنه 4 وكالات اللي البوابات ديالهم محيين وفيهم المعطيات، والبوابات الأخرين ها اللي فيهم من شهر واحد، ها اللي ماخدامش كاع، ها اللي معطل، هاذ الشي في الحقيقة تدار واحد المجهود، في واحد الوقت كنا كندخلو للبوابة تنلقاو ها اللي مبرمج، ها النتائج، كايين واحد النوع ديال الشفافية، الآن خسرو غير 5 دقائق وغادي تعرفو الواقع.

شكرا السيد الرئيس.

#### السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار، السيد الوزير لكم الرد على التعقي ب، فضلا.

#### السيد كاتب الدولة لدى وزير الإسكان والتعمير والتنمية المجالية،

#### المكلف بالتنمية الترابية:

أولا تشكر السيد المستشار المحترم على القول ديالو بأنه هناك مجهود يبذل، وضمن هذا المجهود بغيت نذكر السيد المستشار المحترم بأنه المعدل السنوي في هاذ الثلاثة سنوات الأخيرة ديال دراسة الملفات يصل إلى 100 ألف ملف، اللي تتم معالجته من طرف الوكالات الحضرية. كذلك أن هناك مجهود يبذل فيما يتعلق بتعميم ما يسمى بالشباك الوحيد، كذلك هناك عمل، الآن فنحن منكبين بتعاون مع وزارة الداخلية على إعادة النظر في هذه الدورية ديال 2000/1500 من أجل إعادة النظر فيها قصد تحسين الآجال.

كذلك أنه فيما يتعلق باللجان، الوكالة الحضرية ليست هي العضو الوحيد المسؤول على هذه التأخيرات، ذلك أنه أحيانا اللجان، ولا سيما فيما يتعلق لا بالمشاريع الصغرى ولا بالمشاريع الكبرى، تبيكون ضروري

نتعاون كي نكيف تدخلاتنا مع التوقيت المخصص.  
تفضلوا.

#### المستشار السيد امبارك النفاوي:

السيد الرئيس، أنا بغيت غير نعتذر للسيد الوزير، لأنه جاء وحضر  
وشرفنا، ولأنه هذا الموضوع ديال الأسئلة هي كتهم الساكنة، يعني بزاف  
ديال التساؤلات ديال المنطقة، وكاين متابعة لهاذ الشيء، واحنا بغينا  
هاذ الشيء يتصنتو لو الناس، إذن نلتمسو باش السؤال ديالنا يتأجل  
حتى وقت لاحق.

#### السيد رئيس الجلسة:

نحن أيضا نعتذر له عن هذا الأمر الخارج عن إرادتنا، وستبرمج هذه  
الأسئلة إن شاء الله في الأسبوع المقبل.  
أشكر الجميع على المساهمة، ورفعت الجلسة.

عندنا ملاحظة أساسية في تسيير جلسة اليوم، أولا التوقيت للإدلاء  
بالإحاطات وقع فيه تطويل، الأسئلة الوقت لم يحترم، وبالتالي الفرق  
والسادة الوزراء اللي عندهم الأسئلة في الأخير ديال اللائحة ما كيتمش  
البث ديالها.

وبالتالي الإشكالية كانت في تدير الوقت في الرئاسة منذ البداية،  
طبعاً أحياناً تكون صعوبة، متفقين، ولكن السيد الرئيس الحسم،  
وبالتالي لا يعقل في فريقنا مثلاً سؤاله لن ييثر، وبالتالي الإخوان راه  
باغيين يسحبوا السؤال ديالهم.

شكراً.

#### السيد رئيس الجلسة:

شكراً.

إذا سمحت الأخت الرئيسة أنا نبهت غير ما مرة، وطلبت وترجيت  
من جميع المستشارين أنهم يكييفوا التدخل ديالهم مع الوقت، ولكن هاذ  
الشيء اللي عندنا، راه ما عندناش شيء سلطة أكثر من هذا، يعني أنا  
برلماني وهم برلمانيين، وناديت غير ما مرة واحنا كنعانيو من هذا الوضع  
رئيس الجلسة، خصنا نكونو واضحين، راه ما عندناش شيء سلطة  
فوق القانون، السلطة المتوفرة هو نلتمس ونرجو ونطلب ونترجي، هذا  
هو جهدنا، راه البرلماني تقاطعه بلا ما يكمل الفكرة ديالو راه بحال إلى  
ضربتيه بطرشة، راه عيب، الوزير كذلك عندو فكر كيسوقوا ما يمكنش  
تعاود تقاطعوا، ولهذا لا بد من التعاون، رئاسة وبرلمانيين،